اثر تطبيق الشمول المالي علي تحقيق المسئوليه الاجتماعيه فى قطاع البنوك الاسلاميه

جيهان سيد محمد مصطفى
مدرس اقتصاد بكليه اقتصاد و الاداره جامعه ٦اكتوبر

الملخص:

تهدف الدراسه الي قياس تاثير الشمول المالي على المسئوليه الاجتماعيه للبنوك الاسلاميه وذلك بالتطبيق على عنيه مكونه من ٦ بنوك خلال الفتره من عام ٢٠١١ وحتي عام ٢٠٢٠، ويتمثل الشمول المالي فى مجموعه من الابعاد الدوليه لقياسه وهي : سهوله الوصول الخدمات الماليه ، استخدام الخدمات الماليه، وجوده الخدمات الماليه المقدمه، وكذلك من اجل تحقيق الشمول المالي ، وتتمثل المسئوليه الاجتماعيه للبنوك بالاعتماد على عدد فرص العمل حيث يعد من مقاييس دور البنك فى توفير فرص العمل لتنميه المجتمع ، وتم القياس ايضا بنسبه الزكاه ، وقد استخدمت الباحثه اسلوب تحليل الانحدار المتعدد وفقا لنموذج اختبار طريقه المربعات الصغري للبيانات الجدوليه ols (panel Data ordinary Least square)

الكلمات المفتاحيه : المسئوليه الاجتماعيه - الشمول المالي– فرص العمل - التنميه الاقتصاديه

Abstract:

The study amis to measure the impact of financial inclusion on the social responsibility of IsIamic banks by applying it to a sample of 6 banks during the period from 2011 to 2020 the financial services provided, in order to achieve financial inclusion, and the social responsibility of bank is based on the number of job opportunities, which is one of the measures of the banks role in providing job opportunities for community development, while it was also measured by the percentage of

zakat,and the researcher used the method of multiple regression analysis according to a test model

The method of least squares for tabular data panel data ordinary least square(ols panel)

With regard to the importance of the study in obtaining scientific evidence to determine and measure the impact of financial inclusion on the social responsibility of lslamic banks, through the analysis of the financial statements of the banks

Through that importance, the objectives of the study were to identify the measurement of Islamic banks by applying it to a sample of 6 banks during the period from 2011 to 2020 ,

Tabular panel Data ordinary Least banks (ols panel).

- Identifying the role of IsIamic banks in the Arab Repubilc of Egypt and the Kingdom of Saudi Arabia in achieving social responsibility by reaching the largest possible number of customers,providing various financial services and achieving indicators of financial inclusion.
- Studying the concept of financial inclusion in terms of importance, characteristics and dimensions.
- Determining the extent to which the dimensions of financial inclusion contribute to achieving social responsibility through banks,
- Coming up with a set of resuits and recommendations related to the study of the problem of the study

Keywords: social responsibility - financial inclusion- job opportunities - economic development

اولا: مقدمة

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، حيث أصبح واضحًا الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الشمول المالي إلى جانب مواضيع أخرى لا تقل أهمية عن ذلك مثل الاهتمام بتعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات، وتعزيز قدرات وإمكانيات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مكاتب للاستعلام الائتماني وتبادل بيانات المستثمرين والمقترضين عبر الحدود لحماية اقتصاديات الدول.

وحيث يعاني الاقتصاد المصري من مشكلة انخفاض في مستوى المسئولية الاجتماعية، وفى محاولة من مصر في حل هذه المشكلة ومواجهاتها اتبعت استراتيجية الشمول المالي كأحد الوسائل لمواجهة هذه المشكلة.

ثانيا: مشكلة الدراسة

تتمثل مشكله الدراسه فى تزايد معدلات الفقر لمعظم سكان العالم خصوصا الدول الناميه حيث تزامن مع تزايد الازمات الماليه التى من شانها خفض مستويات الدخول للافراد

وفى سبيل مواجهة تلك المشكلة تم التوجه إلى اتباع استراتيجية الشمول المالي كأحد الوسائل الهامة في معالجة تلك المشكلة، كما نجد أن مجموعة البنك الدولي تعمل حاليًا على توسيع نطاق الخدمات المالية والاستشارية والدعم الفني للمساعدة في الوصول إلى عدد كبير من الأشخاص ممن لا يتعاملون مع البنوك في جميع أنحاء العالم. وفى ضوء ذلك حدد كلا من البنك الدولي وتحالف الشمول المالي والشراكة العالمية مجموعة من الأبعاد الدولية لقياس الشمول المالي وهي:

سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية المقدمة، وذلك من أجل تحقيق الشمول المالي.

وفي ضوء ما سبق تكمن مشكلة الدراسة في البحث عن الدور الذي تؤديه البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية والبنوك العاملة في المملكة العربية السعودية وبشكل خاص البنوك الإسلامية في تحقيق المسئولية الاجتماعية لعملائها، ويمكن تحديد المشكلة من خلال التساؤل التالي:

ما دور الشمول المالي لدى البنوك الإسلامية العاملة في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية في تحقيق المسئولية الاجتماعية؟

ثالثا- الدراسات السابقة العربية والأجنبية:

الدراسات العربية:

م	عنوان الدراسة	أهداف الدراسة	نتائج الدراسة
١-	دراسة "آمنة محمد" (٢٠٢٠): "بعنوان تأثير الشمول المالي على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة المقيدة في بورصة النيل".	تهدف الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الشمول المالي والأداء العالي للشركات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ببورصة النيل، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من عشرين شركة خلال الفترة من ديسمبر ٢٠١٠ وحتى ديسمبر ٢٠١٩، وقد استخدمت الباحثة أسلوب تحليل الانحدار المتعدد وفقًا لنموذج اختبار طريقة المربعات الصغرى للبيانات الجدولية (square OLS Panel Data Ordinary Least)، بالإضافة إلى نموذج الانحدار الحصين Robust Regression.	وفي ضوء البيانات المتاحة أشارت النتائج بعدم وجود تأثير معنوي للشمول المالي على الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة.
٢-	دراسة "محروس محمود (٢٠١٩): بعنوان الآثار الاقتصادية لتطبيق معايير المسئولية الاجتماعية في قطاع البنوك التجارية ".	وتهدف الدراسة إلى بيان المردود الاقتصادي الذي يعود على البنوك التجارية جراء قيامها بتطبيق معايير ومؤشرات المسئولية الاجتماعية ولكي يتضح لنا هذا الهدف يتم تقسيمه إلى أهداف فرعية: - بيان أهمية إدراك العاملين لمفهوم المسئولية الاجتماعية ومدى أهمية تنفيذ البنوك برامجها الاجتماعية تجاه المجتمع. - بين أهمية الدور الاجتماعي للبنوك وأنه لا يقل أهمية عن الدور الاقتصادي ها بل كلاهما جنب إلى جنب. - أهمية وجود معايير ومؤشرات أداء يمكن من خلالها مقارنة الأداء الاجتماعي للبنوك المصرية بمثيلتها في الدول الأخرى. - بيان كيفية الاستفادة من تجربة الدول الأجنبية (الهند والولايات المتحدة الأمريكية) في التجربة المصرية.	توصلت الدراسة إلى ضرورة العمل على الاهتمام بالعملاء اجتماعياً، أن البنوك لا تلتزم بمسئوليتها تجاه المجتمع والبيئة وأنها لا تتبنى سياسة إدارية تسمح من خلالها لرفع مستوى الرفاهية الاجتماعية.

٣-	دراسة "السيد "محمد" (٢٠١٨) بعنوان: "أثر الشمول المالي على ربحية الجهاز المصرفي المصري مع التطبيق على البنك الأهلي المصري".	تهدف الدراسة إلى بيان أثر الشمول المالي على الربحية، والتعرف على مستوى الربحية وطريقة تحديدها في الجهاز المصرفي، والتعرف على الأساليب التي تؤدى لزيادة تطبيق وفاعلية الشمول المالي.	توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للشمول المالي على الربحية وضرورة العمل على الاهتمام بالعملاء اجتماعياً، وتطبيق الشمول المالي.
٤-	دراسة "دنيا حسن" (٢٠١٨) بعنوان: "أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي والتشغيلي في البنوك المصرية".	تهدف الدراسة إلى التعرف على أهمية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للبنوك في القوائم والتقارير المالية المنشورة والمعلنة وفقًا لقواعد المحاسبة الدولية والقوانين المحلية وأثر ذلك على الأداء المالي والتشغيلي في البنوك المصرية، ويتحقق هذا الهدف من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية التالية: أ- بيان العلاقات المتبادلة بين الأداء المالي والتشغيلي المسئولية الاجتماعية والأخلاقية والتنمية المستدامة. ب- تحديد وقياس مستوى الإفصاح الحاسبي عن المسئولية الاجتماعية وتحليل المحددات المؤثرة فيه.	وتوصلت إلى النتائج التالية التي يمكن أن تكون ذات صلحًا فائدة للأطراف ذات سواء للباحثين المهتمين بهذا المجال، أو لكلا من الإدارة والعاملين والمساهمين في المركزي والبنك البنوك والجهات الحكومية الأخرى وذلك من خلال العمل على تنمية سلوكهم بالشكل الذي يمكن هذه المنظمات من الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية.
٥-	دراسة مدحت عبد العظيم (٢٠١٧) بعنوان: أثر التنوع في الخدمات والمنتجات المصرفية على تنمية الشمول المالي بالتطبيق على الجهاز المصرفي المصري.	تهدف الدراسة إلى التعرف على تأثير التنوع في الخدمات والمنتجات المصرفية على تنمية الشمول المالي، والتعرف على تأثير التنوع في الخدمات والمنتجات المصرفية على جذب عملاء جدد وتحقيق الرضا لديهم، الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات المتعلقة بدراسة مشكلة البحث.	نتائج الدراسة فقد توصلت الباحثة إلى استنتاج وجود تأثير كبير لزيادة وانتشار الفروع على الخدمات عدد التي تقدمها البنوك.
٦-	دراسة "حنين محمد" بدر (٢٠١٧) بعنوان: "دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة	تهدف الدراسة إلى التعرف على دور البنوك الإسلامية في قطاع غزة في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه عملائها من خلال الوصول إلى أكبر قدر ممكن من العملاء وتقديم خدمات مالية متنوعة وتحقيق مؤشرات الاشتمال المالي. الكشف عن مدى اهتمام المصارف الإسلامية بممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه	خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، جاءت على النحو الآتي: - حظي محور الوصول إلى الخدمات المالية بدرجة مرتفعة من الموافقة حيث بلغ الوزن النسبي للمحور ٢٢%، ويرجع ذلك إلى أن سلوك الموظفين وتعاملهم لدى البنك جيد مما يسهل الوصول إلى الخدمات البنكية، والتواصل يتم عن طريق

	البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)".	عملائها. التعرف على مدى وصول عملاء المصارف الإسلامية للخدمات المالية. التعرف على مدى استخدام عملاء المصارف الإسلامية للخدمات المالية، التعرف على جودة الخدمات المالية المقدمة لعملاء المصارف الإسلامية تحليل مدى استجابة المصارف الإسلامية في قطاع غزة لحاجة المتعاملين معها بالشكل المناسب، بعد أن تم تحليل البيانات المستقاة من أجوبة المبحوثين.	المراسلات الإلكترونية مما يسهل عملية الوصول للخدمات البنكية، ووجود عدد فروع كافية للبنك تسمح بالوصول للخدمات البنكية. - حظي محور الوصول إلى الخدمات المالية بدرجة متوسطة من الموافقة حيث بلغ الوزن النسبي للمحور ٣٣.٦%، ويرجع ذلك إلى أن الوثائق الرسمية كالبطاقة الشخصية والمستوى التعليمي يؤثر على استخدام الخدمات البنكية. - حظي محور جودة الخدمات المالية بدرجة متوسطة من الموافقة حيث بلغ الوزن النسبي للمحور ٣٣.٢%، ذلك إلى الشعور بالثقة ويرجع لدى العملاء تجاه البيانات والمعلومات المالية في البنك، والرضا تجاه البنك وأداء موظفيه والخدمات المقدمة. - حظي محور المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء بدرجة مرتفعة من الموافقة حيث بلغ الوزن النسبي للمحور ٢٦%، ويرجع ذلك إلى اهتمام البنوك الإسلامية بتقديم الخدمة للعملاء في الوقت والمكان مناسب واهتمامها بحقوق العملاء ومحافظة البنوك على أمن وسلامة العملاء وأمرهم وكافة البيانات المتعلقة بهم.
٧-	دراسة "ماجد محمود" (٢٠١٧) بعنوان "دور الاشتمال المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني".	تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهم الهيئات العالمية المعنية بالاشتمال المالي ودورها، وتحليل الجهاز المصرفي ومؤسسات الاقتراض ى تحقيق الاشتمال المالي في فلسطين. وقياس أثر الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني	توصلت الدراسة إلى مجموع من النتائج أهمها وجود علاقة إيجابية بين التفرع المصرفي وانتشار ونفاذ الخدمات المالية والمصرفية إلى كافة فئات المجتمع، وخاصة الطبقة الفقيرة ومحدودة الدخل ووجود تأثير إيجابي لانتشار الخدمات المالية والمصرفية على حشد المدخرات وزيادة ودائع الجمهور، كما تبين أن الودائع تلعب دورًا إيجابيًا في زيادة الناتج المحلى الإجمالي وهذا متوافق تمامًا مع النظرية الاقتصادية الكلية والموقع الاقتصادي الفلسطيني. وأوصت الدراسة بضرورة تقديم خدمات مصرفية مبتكرة بدون فروع بنكية بصفاتها وسيلة لتحسين فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية، وزيادة الاهتمام بنشر الوعي المصرفي.

٨-	دراسة "خليل" (٢٠١٧) بعنوان "آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية".	هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم الشمول المالي ت والتأكيد على الأهمية المتزايدة للشمول المالي لدى مختلف دول العالم وتحديدًا الدول النامية باعتباره أحد المحاور الرئيسية نحو التنمية الاقتصادية والمالية ومن ثم قامت العديد من الدول باتخاذ خطوات فعالة بهدف تعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية لتحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.	توصلت الدراسة إلى ضرورة المزيد من الجهد لدعم عملية التثقيف والتعليم المالي وتهيئة بيئة مواتية سياسياً وتنظيميًا لتحقيق الشمول المالي من خلال وسائل مبتكرة، والتأكيد على أهمية إلمام المستهلك بالجوانب المالية وبناء قدراته هذا المجال، بالإضافة إلى ضرورة تحقيق التناغم بين استراتيجيات المشروعات الصغيرة والمشروعات متناهية الصغر بهدف دعم الشمول والاستقرار المالي بحيث تتمكن تلك المشروعات من التحول من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.
٩ -	دراسة "حمزة دالي" (٢٠١٦) بعنوان "واقع وأهمية تطبيق مقاربة المسئولية الاجتماعية في البنوك التجارية" (دراسة الحالة: عينة من البنوك العاملة بالجزائر).	تهدف الدراسة إلى تقديم معالم نظرية للبنوك قيد البحث عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المنظمات الوقوف على مدى اهتمام البنوك بمجالات المسؤولية الاجتماعية؛ التعرف على دوافع تبني البنوك المبادئ المسؤولية الاجتماعية وممارساتها؛ نشر ثقافة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في جميع الجهات المتعاملة مع البنوك؛ تحليل عناصر المسؤولية الاجتماعية للبنوك وفوائدها ودوافع تطبيقها.	نتائج الدراسة: من خلال دراسة مختلف العناصر الواردة في البحث تم التوصل إلى استخلاص النتائج الموالية: - أن الالتزام المستمر بتطبيق المسؤولية الاجتماعية من طرف البنوك التجارية يقتضي بضرورة الإيمان بقضية المسؤولية الاجتماعية، رئيسًا ومرؤوس وإن هذا الأمر يبقى واجب تؤديه نحو المجتمع وليس تفضلًا عليه. - أن المسؤولية الاجتماعية للبنوك التجارية تمس جميع نواحي الحياة الاجتماعية وهو يضمن تنمية اقتصادية للمجتمع متوازنة ومستدامة. - أنه من بين العوامل المهمة في نجاح البنك أن يكون مرتبطا ارتباطا عضويًا ببيئته الاجتماعية، وقد دلت الأبحاث العلمية أن البنوك الأكثر إرهافًا في حساسيتها لبيئتها الاجتماعية استطاعت فعلًا أن تكون ربحية في الأجل الطويل. - بالرغم من وجود مؤشرات جيدة على اهتمام المؤسسات المالية بالمسؤولية الاجتماعية إلا أن المقادير التي تساهم بها البنوك التجارية الإنسانية والاجتماعية ضئيلة لا تتناسب مع وطموحات المجتمعات تنشط فيها. - تلعب البنوك التجارية دورًا رائدًا في مجال المسؤولية الاجتماعية إذ استطاعت أن تقدم يد العون للمجتمع في ميادين شتى التعليم والصحة.

١٠ -	دراسة العرابي مصطفي (٢٠١٢) بعنوان: "المسئولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية - تحليل تجربة المصرف الإسلامي للتنمية".	تناولت الدراسة تحليل بعض تجارب الدول في قيام المصارف الإسلامية العاملة بها بدورها في المسئولية الاجتماعية.	وتوصلت الدراسة إلى: ١- أن المسئولية الاجتماعية تعد أحد أهم مجالات أنشطة البنوك الإسلامية إذ أنها الجسد الذي تؤدى من خلاله البنوك الإسلامية واجبها نحو المجتمع. ٢- المسئولية تعد عنصرًا تفصيلًا في ثقافة البنوك الإسلامية تستمد شرعيتها من القوانين والنظم الإسلامية وليس ثقافة مستوردة من الغرب. ٣- أن قيام المصارف الإسلامية بمسئوليتها يعد واجبًا أخلاقيًا تجاه المجتمع وقد يرتقي لدرجة الواجب التعبدي الأخلاقي الملزم. ٤- أن المسئولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية تمس جميع مناحي الحياة الاجتماعية وهو ما يضمن تنمية اقتصادية للمجتمع متوازنة ومستدامة.

الدراسات الأجنبية:

م	عنوان الدراسة	أهداف الدراسة	نتائج الدراسة
١-	World bank group (may,2017) financial inclusion in Malaysia distilling lessons for other countries.	حيث أشارت المقالة أن دولة ماليزيا استطاعت تحقيق. اعلى درجات الشمول المالي من بين الدول متوسطة الدخل على مستوى العالم، كما أن البيانات الحديثة تشير إلى أن وتيره المواطنين على التعامل مع البنوك بحت متزايدة، وقد جاء ذلك اعتمادًا على تحقيق ماليزيا للتنمية المستدامة للجهاز المالي على مدار سنوات طويلة.	فقد توصلت إلى تحقيق هدفين وهما الاستقرار المالي التنمية المستدامة، بالإضافة أن ماليزيا قامت بعدد من الإصلاحات أهمها إصدار تشريع جديد يطالب البنوك بتوفير الخدمات المالي لمحدودي الدخل بأسعار مناسبة.
٢-	Baza and Rao , (2017) Financial Inclusion in Ethiopia.	هدفت هذه الدراسة لتحليل وضع الشمول المالي وتم استخدام المنهج الوصفي التحليل، وتم اخذ عينه من البنوك العاملة في أثيوبيا، وكان من أهم النتائج والتوصيات خلصت الدراسة إلى أنه وعلى الرغم من أن أثيوبيا حققت نموًا سريعًا في القطاع المالي في العامين الماضيين، إلا أنه العديد من الأسر لا تزال مستبعدة من الحصول على الخدمات المالية وان تحليل الوصول واستخدام الخدمات المالية من قبل الأفراد وجد أن ٣٣.٨٦% فقط من البالغين لديهم حساب رسمي لدى المؤسسات المالية، أنهم يستخدمون حسابهم للحفاظ على الأموال بصورة امنه، وأرسال واستقبال المدفوعات، والحصول على الائتمان والخدمات وخدمات الصرف الأجنبي.	فقد توصلت النتائج إلى أن أثيوبيا متخلفة عن أفريقيا ومنخفضة في هذا الجانب أوصت أن الشمول المالي بشكل سليم والمنافسة وبناء بيئة تمكينية أفضل.

-٣	Ajinaja, Tunde & Odeyale, Adeolu (2017) John, Microfinance and the Challenge of Financial Inclusion for SME's Development in Nigeria.	تهدف الدراسة إلى اللقاء الضوء على التمويل متناهي الصغر ودور الشمول المالي في تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا واعتمدت لدراسة نموذجين الاقتصاد القياسي بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠، وقد حدد النموذج الأول ما إذا كان الشمول المالي يساهم في الرفاهية المالية للمدخرين ذوي الدخل المنخفض في فترة الدراسة، أما النموذج الثاني فقد تناول تأثير التمويل الأصغر على الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة وقد تم استخدام الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية لتحديد ما ملاءمة النماذج المقدرة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين الشمول المالي في نيجيريا والتمويل متناهي الصغر الشركات الصغيرة والمتوسطة على مدى عشر سنوات وهي فترة الدراسة، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين الشمول المالي والرفاهية المالية لذوي الدخل المنخفض.	وتشير النتائج إلى وجود علاقة سلبية قوية بين القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين القروض الممنوحة إلى السكان بالمناطق الريفية في نيجيريا خلال الفترة قيد الدراسة.
-٤	Bose, Bhattacharyya. Islam, (2016) dynamic of firm- level financial inclusion empirical evidence from an emerging economy"	هدفت هذه الدراسة لاختبار ممارسات الإفصاح عن الشمول المالي وذلك في الفترة من (٢٠٠٨- ٢٠١٣)، بدولة بنجلادش وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج والتوصيات أظهرت النتائج أن مستوى الإفصاحان عن الشمول المالي تحسنت بشكل ملحوظ بعد أن أصدر البنك المركزي لبنجلاديش توجيهاته بالشمول المالي. وأشارت النتائج أيضًا إلى أن مستوى الشمول المالي إيجابيًا بحجم المصارف وفرص النمو، والمستثمرين من المؤسسات لجنة التدقيق.	وصت بضرورة الإفصاح الشمول المالي وتوضيح الإيجابيات في ذلك الشأن لما له من أثر على استراتيجية الشمول المالي على المستوى المؤسسي.
-٥	Ismail, Zaenal &Taufiq, (2016) Can Islamic philanthropy increase Financial inclusion؟	هدفت هذه الدراسة لشرح كيف أن تزيد أدوات العمل الخيري من الاشتمال المالي على خلاف الدراسات الأخرى التي ركزت على الخدمات البنكية.	وأظهرت الدراسة أن الأعمال الخيرية تزيد من نطاق الخدمات المالية المتاحة للأسواق المحرومة، كلما زاد عدد الفقراء الذين لديهم حساب لدى المؤسسات المالية الإسلامية وفى الوقت نفسه يحصل الفقراء أيضًا على التمويل من المؤسسات المالية الإسلامية.
-٦	Emeka E. Ene & Udom A. Inemesit, (2015) Impact of Microfinance in Promoting Financial Inclusion in Nigeria	تناولت الدراسة تحليلًا تجريبيًا لأثر التمويل متناهي الصغر على تعزيز الشمول المالي في نيجيريا، وذلك خلال الفترة بين عامي ٢٠١٤ و١٩٩٠ وهدفت الدراسة إلى تحليل أثر سياسة البنك المركزي النيجيري في تعزيز الشمول المالي، بالإضافة إلى تقييم أثر سياسة البنك المركزي على ودائع الفقراء اقتصاديًا بسبب توافر الخدمات المالية المتنوعة والملائمة لاحتياجات هذه الفئة المهمشة، وعلى الجانب الآخر	وتوصلت الدراسة أن سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمشروعات متناهية الصغر كان له علاقة سلبية وغير معنوية بالقروض والسلف الممنوحة لسكان الريف.

		هدفت الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت هناك زيادة في فرص العمل بالإضافة إلى زيادة في الإنتاجية وارتفاع في الدخل الأسري، وذلك نتيجة القروض والسلف الممنوحة للمشروعات متناهية الصغر والتي بدورها تعمل على ارتفاع مستوى المعيشة والنمو الاقتصادي للدولة، وأخيرًا توصلت الدراسة إلى أن الحد الأدنى لمبلغ لإيداع له علاقة إيجابية وقوية مع زيادة عدد حسابات التوفير، وقد لاحظ الباحث في دراسته أن الحصول على الحد الأدنى من مبلغ الإيداع في التمويل متناهي الصغر له تأثير قوي على عدد حسابات التوفير الخاصة بسكان الريف.	
-٧	(٢٠١٤) Unacted, Impact of access to financial Services Including by highlighting of woman and youth."	دراسة مقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اجتماع الخبراء المعنى بتأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية المنعقدة في جنيف خلال الفترة ١٤/ ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤ هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المادية والاقتصادية والتنظيمية والثقافة التي تقف وراء عدم الحصول على الخدمات المالية والمحرومون منها بوجه خاص، وكيف يسهم الشمول المالي في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة توصلت حقيق التنمية المستدامة توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الشمول المالي يسهم إسهامًا رئيسيًا في الحد من الفقر، وفى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وهناك عوامل مادية واقتصادية وتنظيمية وثقافية تساهم في نقص فرص الحصول على الخدمات المالية، وهي عوامل تؤثر بوجه خاص على الفقراء والنساء والشباب وسكان الأرياف والعاملين في قطاع الاقتصاد غير النظامي ويمكن لاستخدام التكنولوجيات الجديدة والنماذج المبتكرة في مجال الأعمال أن تؤدى دورًا كبيرًا في تفادى الحواجز التي تمنع الوصول إلى الخدمات المالية وتخطى هذه الحواجز، وللحكومات دور هام تضطلع به في وضع الأطر التنظيمية السليمة وخلق الظروف التي تتيح تقديم الحوافز لتوسيع نطاق عرض الخدمات وتوفرها بتكلفة ميسورة.	أوصت أيضًا بتقليل التكلفة في التعامل مع الشرائح محدودة الدخل.

٨-	Maharana, ٢٠١٣"Corporate Social Responsibility: A Study of Selected Public Sector Banks in India"	الهدف: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات والتي قامت بها البنوك المؤممة في الهند الفترة التي غطتها الدراسة المكان الهند المنهجية التحليل النوعي لممارسات المسئولية الاجتماعية المدراء التنفيذيين أداة الدراسة: المقابلة عينة الدراسة: عملت هذه الدراسة على تحليل ممارسات المسئولية الاجتماعية لخمسة بنوك مؤممة مثل بنك الله آباد، بنك أندرا، بنك بارودا وبنك الدولة في الهند وبنك يوكو. أهم النتائج والتوصيات توصلت الدراسة أن هذه البنوك المختارة تقوم بممارسة أنشطة المسئولية الاجتماعية بشكل مباشر في مجال التنمية الريفية والتعليم والرعاية المجتمعية والنساء والأطفال	وأظهرت النتائج أن هذه البنوك تبذل جهودًا لتطبيق أنشطة المسئولية الاجتماعية ولكنها مقيدة ببعض المجالات. هناك حاجة لتحسين أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات من قبل البنوك، وهو أمر ممكن من خلال إضافة المزيد والمزيد من قضايا التنمية الاجتماعية المرتبطة بقطاع الشركات.
٩-	"Stakeholders' perceptions of corporate social responsibility of Islamic banks: Evidence from Malaysian economy"	الهدف: هدفت الدراسة لاستكشاف المختلفة لأصحاب المصلحة في المصارف الماليزية بخصوص المسئولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، وتحديد مدى إدراك ذوي العلاقة للمسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية، وأشارت الدراسة إلى أن ذوي العلاقة مع البنوك الإسلامية كانت نظرتهم إيجابية لمسألة المسئولية الاجتماعية ويعتبروها من المعايير الهامة في قرارات التعاملات البنكية الفترة التي غطتها الدراسة: ٦١١٤ المكان: ماليزيا المنهجية المنهج الوصفي التحليلي: أداة الدراسة: الاستبانة عينة الدراسة ٣١١، من بنكين هما إسلام ماليزيا.	توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مستوي تحقيق البنوك الإسلامية المسئولية الاجتماعية أن تكون البنوك الإسلامية بالفعل جزءا لا يتجزأ من ممارسات المسئولية الاجتماعية للشركات الجيدة وهي لتكون مركز الزلازل في المجرة المالية لتعزيز ممارسات المسئولية الاجتماعية للشركات جيدة.

ومن هنا نتوصل أن هذه الدراسة: سوف تختلف عن الدراسات السابقة في أنها سوف تسعى نحو التعرف على تحقيق الشمول المالي، بالإضافة إلى تحديد مدى أهمية الشمول المالي، ومدى تأثيره على المسئولية الاجتماعية في البنوك وبخاصة البنوك الإسلامية، حيث ركزت الدراسات السابقة كما سبق التوضيح على الشمول المالي بشكل عام وأهميته، وأشارت بعضًا من هذه الدراسات إلى أهمية تحقيق الشمول المالي ودوره بشكل عام.

رابعا: فروض الدراسة

الفرض الأول:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على تحقيق المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية مقاسة بعدد فرص العمل.

الفرض الثاني:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على تحقيق المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية مقاسة بنسبة الزكاة.

خامسا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة التطبيقية في الحصول على دليل علمي لتحديد وقياس تأثير الشمول المالي على المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية وذلك من خلال تحليل القوائم المالية للبنوك محل الدراسة و كذلك تزايد اهتمام الجهات الرقابيه والمصرفيه بالشمول المالي و الذي اصبح محور اهتمام البنك المركزي ، ووزاره الماليه، و الجهات الحكوميه .

سادسا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى قياس تأثير الشمول المالي على المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٦ بنوك خلال الفترة عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠٢٠، وقد استخدمت الباحثة أسلوب تحليل الانحدار المتعدد وفقًا لنموذج اختبار طريقة المربعات الصغرى للبيانات الجدولية Panel Data Ordinary Least Square (OLS Panel).

١) التعرف على دور البنوك الإسلامية في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية في تحقيق المسئولية الاجتماعية من خلال الوصول إلى أكبر قدر ممكن من العملاء وتقديم خدمات مالية متنوعة وتحقيق مؤشرات الشمول المالي.

٢) دراسة مفهوم الشمول المالي من حيث الأهمية والخصائص والأبعاد.

٣) تحديد مدى مساهمة أبعاد الشمول المالي في تحقيق المسئولية الاجتماعية من خلال البنوك.

٤) الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات المتعلقة بدراسة مشكلة الدراسة.

سابعا: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

١- المتغيرات المستقلة: وهي المتغيرات التي تمثل محور إتاحة الخدمات المالية للشمول المالي (عدد الفروع عدد ماكينات الصراف الآلي).

٢- المتغيرات التابعة: تم قياس المسئولية الاجتماعية للبنوك بالاعتماد على عدد فرص العمل حيث يعد من مقاييس دور البنك في توفير فرص العمل لتنمية المجتمع، وبالاعتماد على نسبة الزكاة.

٣- المتغيرات الحاكمة: وهي المتغيرات التي يمكن أن يكون لها تأثير على المتغير التابع بخلاف المتغيرات المستقلة، وتعتبر أهم المتغيرات الحاكمة التي قام الباحث بأدراجها في الدراسة هي (الحجم، الربحية، الدولة)

ثامنا: مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة واقتصر على البنوك الإسلامية العاملة في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية وذلك في ضوء البيانات المتاحة وفقًا لما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (١)

قائمة بأسماء البنوك الموجودة في عينة الدراسة

جمهورية مصر العربية		المملكة العربية السعودية	
١	بنك البركة	١	بنك الراجحي
٢	بنك فيصل الإسلامي	٢	بنك الإنماء
		٣	بنك البلاد
		٤	بنك الجزيرة

* تم استبعاد بنك أبو ظبي الإسلامي نظرًا لان القوائم المالية للبنك لم تتضمن بند منفصل للزكاة

تاسعا: حدود الدراسة

الحدود المكانية: في هذه الدراسة يقتصر التطبيق على قطاع البنوك الإسلامية العاملة في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، حيث أنهم الجهات

المعانيه بتطبيق الشمول المالي وكما يمكن قياس ما تقوم به من دور في المسئولية الاجتماعية بالاعتماد على ما تقدمة من نسبة زكاه سنويًا.

الحدود الزمانية: يتم إجراء الدراسة على الفترة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠٢٠.

تاسعا: منهج الدراسه

١- المنهج الوصفي: حيث قامت الباحثة باستخدام أساليب الإحصاء الوصفية لوصف خصائص البحث والظاهرة البحثية ودرجة الارتباط بين المتغيرات بعضها البعض.

٢- المنهج الاستنباطي: من أجل تفسير سلوك الظاهرة محل البحث وذلك من خلال التحقق من فروض الدراسة باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي والإحصاء التحليلية والمنهج الوصفي التحليلي.

عاشرا: خطه الدراسه

تقسم هذه الورقه البحثيه الى ثلاثه مباحث حيث يتناول المبحث الاول الاطار النظري للشمول المالي من حيث التعريف واهداف واهميه الشمول المالي كما يناقش هذا المبحث الاهداف الاستراتيجيه والاثار الاقتصاديه للشمول المالي و اليات تاثير الشمول المالي على اتجاهات السياسه النقديه اما المبحث الثاني يتناول الاطار النظري للمسئوليه الاجتماعيه من حيث المفهوم واهدف واهميه المسئوليه الاجتماعيه ودور البنوك فى المسئوليه الاجتماعيه اما المبحث الثالث يتناول الدراسه التطبيقيه لقياس اثر تطبيق الشمول المالي فى تحقيق المسئوليه الاجتماعيه بقطاع البنوك الاسلاميه

المبحث الاول : الاطار النظري للشمول المالي

مقدمة:

في أعقاب الأزمة المالية العالمية ازداد الاهتمام الدولي في تحقيق الشمول المالي من خلال خلق التزام واسع لدى الجهات (الحكومية) لتحقيق الشمول المالي وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال مقدمي هذه الخدمات كما تم العمل على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أمس سد

الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية وإتباع منهج شامل مبنى على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وذلك بما يشمل ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية وتوفير آلية لمعالجة شكاوى العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسئولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، ويهدف ذلك إلى تعزيز قدراتهم ووعيهم لتمكينهم من تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية واتخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع احتياجاتهم، حيث يتم التنفيذ ضمن إطار عملي يتناسب مع ظروف الدولة استنادًا إلى المعايير والممارسات الدولية. (حنين، ٢٠١٧، ص ٩)

اولا: مفهوم الشمول المالي:

* يعتبر الشمول المالي عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صممت خصيصًا لذلك، ومدعمًا بعملية التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية وكذلك الشمول الاقتصادي والاجتماعي. (أحمد فؤاد ٢٠١٥ ص٣٨)

* ويعرف (Widay man 2007 ، no 20) الشمول المالي بأنه عملية ضمان الحصول على منتجات وخدمات مالية مناسبة للفئات الضعيفة مثل الشرائح الضعيفة في المجتمع وفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة وبطريقة شفافة ونزيهة بواسطة المؤسسات المؤثرة في السوق.

* وأكد (ibor, offiong & mandle, 2017) على أن الشمول المالي هو سهولة وصول الخدمات المالية من خلال تمكين شرائح المجتمع المحرومة من الخدمات المالية والقطاعات الضعيفة من المجتمع من المساهمة في التنمية وحماية أنفسهم من الصدمات الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا: فوائد الشمول المالي

١- حماية المدخرات: حيث أن أغلب مدخرات الفقراء مبالغ بسيطة داخلة تحت قوانين المصرف المركزي في حماية الودائع عند خسارة البنوك أو إفلاسها، كما أن المبالغ

المودعة في البنوك تكون محمية من السرقات والكوارث الطبيعية التي تحدث وتهدم معها المنازل البسيطة التي يسكنها الفقراء.

٢- سداد الفواتير.

٣- دفع الأجور.

٤- إدارة أفضل للمشروعات الصغيرة.

٥- التنمية البشرية: حيث يتم قياس مؤشر التنمية البشرية من ثلاثة أبعاد وهي: طول العمر ومحو أمية الكبار، مستوى معيشي لائق من خلال مستوى دخل مناسب، وهذه المؤشرات هي نفسها محددات الشمول المالي السيد مصطفى ٢٠١٨، ص ٥٨)

ثالثا - أهمية الشمول المالي:

١- حماية المشروعات الصغيرة من عدم الحصول على تدفع نقدية لاستكمال مشروعاتهم.

٢- الوصول إلى الكثير من الطبقات التي لا تتعامل مع البنوك وذلك لتحقيق مبدأ التنمية المستدامة.

٣- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل السليمة بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وبالأخص الطبقات الفقيرة.

٤- تمكين الشركات والمؤسسات الصغيرة جدًا من الاستثمار والتوسع. (السيد مصطفي ٢٠١٨ ص ٦١)

رابعا: - أهداف الشمول المالي (حنين بدر، ٢٠١٧، ص٣٤)

١- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

٢- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.

٣- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.

٤- تمكين الشركات الصغيرة جدًا من الاستثمار والتوسع.

٥- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.

خامسا: - أبعاد الشمول المالي:

لقد تم تقديم توصية في مؤتمر لوس كابوس بالمكسيك المنعقد في عام ٢٠١٢ تهدف إلى تحديد أبعاد الشمول المالي في:

١. الوصول إلى الخدمات المالية.

٢. استخدام الخدمات المالية.

٣. جودة المنتجات وتقديم الخدمات وممكن تحديد هذه الأبعاد كالتالي:

سادسا: الأهداف الإستراتيجية للشمول المالي:

-وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة في الإستراتيجية، التعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.

- سد الفجوة في التثقيف بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالإستراتيجية.

- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحالية والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم.

- تسهيل الوصول لمصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

سابعا: التحديات التي تعوق التوسع في الشمول المالي:

١. عدم الاستقرار الأمني في بعض البلدان العربية مما ينعكس على مستويات التنمية في كافة القطاعات.

٢. الفقر حيث زاد مستوى الفقر بالمنطقة بعد عام ٢٠١٠، فالمقدرة المالية للأفراد تحول دون تعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية.

٣. ضعف البنية التحتية المالية، ويرجع هذا إلى المقدرة المالية وغيرها، وهو ما ينعكس سلبًا على نوع الخدمات المالية المقدمة وعددها وتكلفتها مما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة.

٤. ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية مما يزيد من الجمود في النظام المالي، وعلى بطء تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة ومسايرة التطورات الراهنة.

٥. عدم الثقة بالمؤسسات المالية في بعض البلدان العربية مما يحد التعامل معها من قبل الأفراد.

٦. أسباب تعود إلى عوامل دينية، فالمجتمعات العربية الإسلامية تبتعد عن المعاملات التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى الرغم من تطور صيغ التمويل الإسلامي، إلا أنها لا تزال تحتاج إلى التسويق وابتكار منتجات جديدة تلبي متطلبات المجتمع الإسلامي.

٧. ضعف مستوى التثقيف المالي بالدول النامية مقارنة بالدول المقدمة مما ينعكس سلبًا على معدلات الشمول المالي بالمنطقة العربية.

٨. هيكل ملكية القطاع المصرفي، حيث أن أغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، والذي بدوره يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال مما ينعكس سلبًا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية.

٩. ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات المالية، مما ينتج عنه الإقصاء المالي، بالإضافة إلى عدم سرعة تنفيذ المعاملات والتعقيدات والبيروقراطية مما يزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لإتمام المعاملات، ومثل هذه العوامل تقوم بالتحفيز على التعامل غير الرسمي، أي في إطار الدائرة غير الرسمية للاقتصاد.

١٠. تمركز البنوك والمؤسسات المالية في المدن الكبرى مما يجعلها بعيدة عن متناول سكان الريف والمدن الصغيرة خاصة في ظل انخفاض مستوى الصيرفة الإلكترونية، وهم الفئات الفقيرة غير المشمولة ماليًا.

١١. ضعف اهتمام الجهات الإشرافية على القطاع المالي والمصرفي بشأن نشر الوعي بأهمية الشمول المالي، وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من التجارب

والمبادرات التي قامت بها بعض البلدان العربية بشأن الوسائل المتبعة لنشر الثقافة المالية كتعزيز الشمول المالي بها (آمنة محمد ٢٠٢٠، ص٣٦)

ثامنا: دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي

تقوم البنوك المركزية بدورًا هامًا في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال:

- وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها.
- الموافقة على إتاحة خدمات مالية بسيطة مثل استخدام الهاتف المحمول في عمليات الدفع الإلكترونية والعمليات المالية الأخرى.
- إبراز أهمية دور الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع مثل (RTGS).
- تحفيز القطاع المالي خاصة البنوك على نشر الثقافة المالية (السيد محمد، ٢٠١٨ ص ٨٧)

تاسعا : الاثار الاقتصاديه للشمول المالي

١- للشمول المالي تاثير على النمو الاقتصادي ، حيث ان القطاع المالي الاكثر شموليه يتسم بقدره اكبر على جذب المدخرات وتقديم الخدمات التمويليه والماليه لمختلف فئات المجتمع ويساعد ذلك الكثير من هذه الفئات على تمويل احتياجاتهم الاستثماريه والاستهلاكيه وبالتالي حفز النمو الاقتصادي لانه بدون وصول الخدمات الماليه الى هذه الفئات لن تكون قادره علي تلبيه جزء كبير من هذه الاحتياجات نظرا لضغف مواردها الذاتيه.

٢- للشمول المالي دور فى التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه . فقد ظهرت البحوث والدراسات اهميه تحسين وصول التمويل والخدمات الماليه لفئات المجتمع فى معالجه الاختلالات فى عداله توزيع الدخل والحد من الفقر بالاضافه للاثر الايجابي على اسواق العمل ، فعلي سبيل المثال نجد ان الوصول للتمويل المشاريع المنتاهيه الصغر يزيد فرصه توظيغ اشخاص من خارج عائله صاحب المشروع بنسبه ٥٠% كما يسهم استخدام القنوات الالكترونيه فى دفع المعونات الاجتماعيه فى تخفيض تكلفتها على الحكومه بمستويات تقارب ٨٠% كما يسهم توسيع انتشار استخدام الخدمات الماليه والوصول لها فى انتقال المزيد من المنشات الصغيره من القطاع غير الرسمي الى القطاع الرسمي .

عاشرا:اليات تاثير الشمول المالي علي اتجاهات السياسه النقديه

للشمول المالي تاثير على السياسه النقديه ، وذلك من خلال عمله على توسيع قاعده العناصر الاقتصاديه داخل النظام المالي، هو ما يؤثر على حجم وسرعه نفاذ تاثيرات السياسه النقديه ، فقد يؤدي استبعاد غالبيه السكان من التمويل الرسمي الى حدوث تشوهات فى مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي ، بالاضافه الى ان السياسه النقديه تهتم بضبط معدلات التضخم بجانب بعض الاهتمام بتقلبات الناتج وخاصه اثناء الاضطرابات الاقتصاديه والتى يبتعد فيها معدل التضخم عن المعدل المستهدف ، ويبتعد الناتج الحالي عن مستواه المحتمل ، وتندرج هذه الاضطرابات فى فئتين عريضتين:

الاولي : اضطرابات تحرك الناتج والتضخم فى نفس الاتجاه صعودا او هبوطا معا (صدمات الطلب) والتي تؤثر على جانب الاستهلاك مثل الصدمات الناتجه عن التغيرات الكبيره فى السياسه الماليه سواء فى الانفاق الحكومي او معدلات الضرائب

الثانيه: اضطرابات تحرك الناتج و التضخم فى اتجاهات متعاكسه (صدمات العرض) التى تؤثر مباشره فى جانب الانتاج مثل صدمات الناتجه عن التغيرات المناخيه والكوارث الطبيعيه و الحروب

وفى ظل هذا النوع من صدمات (صدمات العرض) يواجه صناع السياسات خياران اما بقاء التضخم قريبا من هدفه وبالتالي تقليل فجوه الناتج.

٣- للشمول المالي دور فى تخفيف من حده تقلبات دورات الاعمال ، والناتج المحلي الاجمالي من خلال زياده فرص النفاذ للتمويل والخدمات المصرفيه ليتمكن الافراد و المشروعات من التغلب على القيود المتعلقه بالسيوله و تعويض ايه تغيرات تطرا على مستويات الدخل الجاري . وبالتالي تقليل تقلبات الاستهلاك والاستثمار حيث ان نفاذ الاسر الى خدمات الادخار واستثمار الثروه عبر القطاع المالي يمكنهم من التخفيف من حده التغيرات التي تعترض الدخل الجاري والحصول على مستوى شبه مستقر من الدخل الدائم بما يقلل من التقلبات فى مستويات الاستهلاك فى حين ان نفاذ المشروعات للتمويل المصرفي يمكنها من التغلب على قيود السيوله وبالتالي تقليل التقلبات فى مستويات الاستثمار.

الحادي عشر: الوضع الراهن للشمول المالي

١- الوضع الراهن للشمول المالي على مستوى العالم

وفقًا لمؤشر Global Findex التابع للبنك الدولي يتضح ما يلي:

- حدث تراجع هائل في عدد من لا يمتلكون حسابات مصرفية على مستوى العالم حيث أصبح ٧٠ مليون بالغ على مستوى العالم لديهم حسابات مصرفية في البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى أو مؤسسات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول ليصل إلى ملياري مواطن بالغ وذلك بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤، وهو ما يعنى حدوث تراجع بنسبة ٢٠% في عدد من لا ويرجع يمتلكون حسابات مصرفية حسب المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية لعام ٢٠١٤ ذلك إلى الدور الذي تلعبه التكنولوجيا، كما تظهر البيانات أيضًا وجود فرص كبيرة لتعزيز تعميم الخدمات المالية بين النساء والفقراء.

- أظهر المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية لعام ٢٠١٤ أنه مازال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتوسيع نطاق تعميم الخدمات المالية فيما بين النساء والأسر الأشد فقراً، فلم يزل أكثر من نصف البالغين ضمن أفقر ٤٠% من الأسر المعيشية في البلدان النامية بلا حسابات مصرفية في عام ٢٠١٤ كما أن الفجوة بين الجنسين في امتلاك الحسابات المصرفية لا تضيق بالسرعة الكافية ففي عام ٢٠١١ كانت النسبة نحو ٤٧% من النساء لديهم حسابات مصرفية مقابل ٥٤% من الرجال بينما في عام ٢٠١٤ أصبحت النسبة ٥٨% من النساء لديهم حسابات مصرفية مقابل ٦٥% من الرجال (مدحت ٢٠١٧٠ ص ٣٢)

٢- الوضع الراهن للشمول المالي في مصر:

وفقًا لمؤشر Findex عام ٢٠١٥ عن البنك الدولي يتضح ما يلي:

- في عام ٢٠١٤ بلغت نسبة البالغين الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية ١٣.٧% بدلًا من ٩.٧% عام ٢٠١١.

- في عام ٢٠١٤ نحو ٤.١% لديهم ادخارات في مؤسسة مالية بدلًا من ٠.٧% عام ٢٠١١ على الجانب ١١.٨% توفير باستخدام أي شخص من القناع الغير رسمي.

- في عام ٢٠١٤ نحو ٦.٣% اقترضت من مؤسسة مالية (في عام ٢٠١١- ٣.٧%) مقابل ٢١.٥% افترضت من الأهل والأصدقاء.

٣- الوضع الراهن للشمول المالي في السعودية: (موقع البنك المركزي السعودي Sama)

- يعمل البنك المركزي السعودي "ساما" على رفع مستوى الشمول المالي في المملكة كأحد أهدافها الاستراتيجية التي تسعى لتحقيقها، وذلك من خلال إتاحة وصول الأفراد والمنشآت إلى الخدمات والمنتجات المالية المرخصة وإدماجهم في النظام المالي الرسمي وضمان حماية العملاء والإشراف على عدالة التعاملات وشفافيتها بين الأطراف المتعاملة.

- ويُعد الشمول المالي وسيلة فاعلة لتعزيز استقرار الأنظمة المالية وتعميقها وتنوعها ودعم فرص تحقيق التنمية المستدامة. وتُولي "ساما" أهمية كبرى لتعزيز الشمول المالي في المملكة بما يتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرامجها التنفيذية.

- وتعمل مؤسسة النقد بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة على تعزيز الجهود لرفع مستوى الشمول المالي في المملكة وبالتحديد تعزيز وصول الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية وتيسير الحصول على خدمات التمويل، إذ أن رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى ٣٥ % من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى رفع نسبة التمويل المخصص لها إلى ٢٠ %، وكذلك زيادة عدد البالين الذين لديهم حساب مصرفي إلى ٩٠ % من أبرز الأهداف التي تسعى الرؤية إلى تحقيقها.

- ومن أبرز الجهود المبذولة في سبيل ذلك؛ إصدار "ساما" التعرفة البنكية التي حددت رسوم الخدمات البنكية والحد الأعلى للرسوم والعمولات التي يحق المصارف تطبيقها عند تقديم الخدمات والمنتجات بالإضافة إلى منع اشتراط رسوم مالية أو إيداع مبالغ مالية لفتح الحسابات المصرفية وذلك لتشجيع الأفراد على فتح الحسابات والاستفادة من المزايا الناتجة عن ذلك. كما أصدرت القواعد المنظمة لمزاولة نشاط الوكالة المصرفية التي تسمح للبنوك باستخدام وكلاء مؤهلين لتقديم الخدمات المالية بالنيابة عنها في المناطق التي لا تتوفر فيها تغطية بنكية أو التي تعاني من شح في توفر الخدمات المصرفية، وذلك بهدف تنويع قنوات الوصول إلى الخدمات المالية

وإتاحتها بيسر وسهولة لأفراد المجتمع وخصوصا الأفراد الذين لا يتعاملون مع المصارف.

- وأطلقت مؤسسة النقد أيضًا مؤخرًا بيئة تجريبية تنظيمية (Sandbox) لفهم وتقييم أثر التقنيات الجديدة في سوق الخدمات المالية في المملكة، بما يسمح للشركات المحلية والعالمية التي ترغب. في اختبار الحلول الرقمية الجديدة بالدخول في بيئة فعلية بغية إطلاقها في المملكة مستقبلًا. وتسهم هذه المبادرة في تعزيز مبدأ الابتكار في تقديم الخدمات المالية وخدمات المدفوعات الرقمية وتساعد المؤسسات المالية وشركات التقنية المالية على تجربة منتجاتهم الابتكارية بضوابط مخففة مما سيعكس أثرًا إيجابيًا على القطاع المالي في تحسين وتسهيل إجراءات التعاملات المالية وخفض التكاليف وتعزيز الشمول المالي. وكان من أبرز مخرجات هذه البيئة إتاحة فتح الحساب المصرفي إلكترونيًا بدون الحاجة إلى زيارة فروع المصارف، وإتاحة استخدام المحافظ الرقمية التي تمكن العملاء من تنفيذ العمليات المالية عبر الهاتف المحمول.

المبحث الثاني : الاطار النظري للمسئولية الاجتماعية

مقدمة:

تساعد المسئولية الاجتماعية للشركات بشكل أساسي في تحسين أوضاع المجتمع، فهي جزء هام لجميع المنظمات لممارسة واستمرار عملهم، فالمسئولية الاجتماعية هي عبارة عن مبادرة الشركات لاتخاذ مسئولية جادة تجاه البيئة والمجتمع والتي تؤثر بشكل مباشر على رفاهية المجتمع.

يمثل القطاع المصرفي أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي لكل دول العالم، ويعتبر هذا القطاع المسئول الأول عن توفير السيولة لتمويل النشاط الاقتصادي والتنمية، كما يعتبر المكون الرئيسي للنظام المالي لأية دولة، هذا إلى أن سلامة الاقتصاد الوطني وفاعلية السياسة النقدية لأي بلد تعتمد على مدى سلامة النظام المالي وعلى وجه التحديد البنوك.

كما زاد الاهتمام بمفهوم المسئولية الاجتماعية والإفصاح عنه في المؤسسات المصرفية التي تهتم بدمج المسئوولية الاجتماعية داخل استراتيجياتها التجارية.

اولا: مفهوم المسئولية الاجتماعية

لقد تطور مفهوم المسئولية الاجتماعية بشكل ملحوظ منذ أن بدأ يأخذ مكانا عام ١٩٥٠م، حتى أصبح يظهر جليًا في العقد الأخير، بحيث بدأت منظمات المال والأعمال في إظهار مسؤولياتها الاجتماعية بشكل أكثر جدية في إدارة استراتيجياتها والتقارير الاجتماعية لأصحاب المصالح Stakeholders فضلًا عن إبرازها عبر مسميات مختلفة إذ تشير جميعها إلى المسئولية الاجتماعية منها المساءلة الاجتماعية Corporate Accountability، الأخلاق المنظمية Corporate Ethics، المواطنة المنظمية Corporate Citizenship، والالتزامات المنظمية Corporate Obligations ونظرًا. لازدياد أهمية المسئولية الاجتماعية فقد ظهرت العديد من التعريفات التي حاولت تحديد التعريف الدقيق للمسؤولية الاجتماعية، نذكر واحدًا منها، وهو الذي صدر عن منظمة المقاييس العالمية (ISO2600, 2007) للمسؤولية الاجتماعية، والتي عرفتها بأنها " مسؤولية المنظمة عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع فضلًا عن الأخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين (حنين بدر،٢٠١٧ ص ٣٢)

عرف Caroll المسئولية الاجتماعية للشركات أنها عبارة عن الالتزامات الاجتماعية تجاه أصحاب المصالح والبيئة، طور "Caroll" عام ١٩٩١ هذا المفهوم حيث وضع هرما يتضمن أربعة أبعاد للمسئولية الاجتماعية للبنوك وهي أبعاد اقتصادية، قانونية، أخلاقية وخيرية تقاس المسئولية الاجتماعية للشركات بتعظيم ثروة المساهمين المولدة للربح، والتنافسية (جودة عالية وتكلفة منخفضة، والكفاءة التشغيلية بالإضافة إلى الربحية المستمرة، ولذا الامتثال للقواعد القانونية والمسئولية الأخلاقية والخيرية.

أما اللجنة الأوروبية "European Commission" عرفت المسئولية الاجتماعية بأنها: "مفهوم تقوم الأطراف الشركات من خلاله بدمج اهتماماتها الاجتماعية والبيئية مع عملياتها الأساسية، وتتفاعل مع الأخرى على أساس تطوعي. وبينت هذه الوثيقة أن الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية له تأثير مباشر على إنتاجية العاملين، ودعم الموقف التنافسي للشركة. (حنين بدر، ٢٠١٧، ص ٣٣)

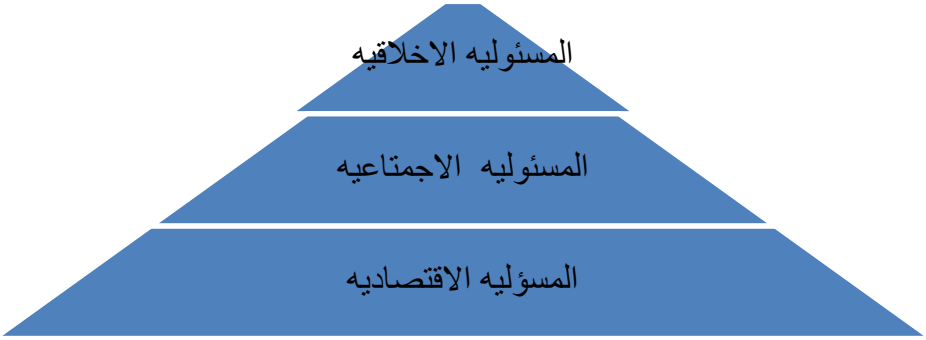

شكل (١)
هرم المسئوليات حسب الأهمية

- **المسئولية الاقتصادية:** المسئولية الاقتصادية هي السبب التقليدي لوجود البنوك، وبعبارة أخرى لزيادة رفاهية أصحابها وضمان النمو والربحية يعتبر الابتكار المالي إحدى هذه الوسائل حيث أن المصالح المالية للشركات تتغير باستمرار، وتقوم البنوك بخلق فرص جديدة لإدارة المخاطر والوساطة الفعالة للموارد وهذا يتطلب تطوير منتجات جديدة وخلق قنوات جديدة حيث أن التفاعل مع أصحاب المصلحة له دورًا كبيرًا في تحديد هذه المنتجات الجديدة.

- **المسئولية القانونية**: يتم تحديد لائحة القوانين بواسطة النظام الأساسي والهدف من هذه القوانين هو التقليل من المخاطر وضمان السلامة والأمان في النظام المالي يتم اكتمال هذه القوانين عمليا بتوجيه وإرشاد من مختلف الهيئات الإشرافية والاتحادات التجارية وهذا ما يدل على الامتثال للقوانين وغيرها.

- **المسئولية الأخلاقية:** يمكن أن تفسر المعايير الأخلاقية بشكل فردى من خلال الوعي الفردي أو من خلال توقعات أصحاب المصلحة الخارجيين هذه المبادئ الأخلاقية النزاهة السلوك العادل الاحترام والشفافية في القطاع المالي التوقعات والقيم الأخلاقية لأصحاب المصلحة تكون أكثر وضوحا في الحوار مع أصحاب المصلحة والتي تظهر أخلاقيات التواصل كموضع للتنفيذ.

- **المسئولية الخيرية**: لا يمكن تفسير المسئولية الخيرية بالتوقعات الخارجية فهي عبارة عن نشاط تطوعي ومع ذلك فقد أصبحت شائعة بين البنوك، حيث أنها تساهم في وجود سمعة أفضل للقطاع المالي في السنوات الأخيرة التي تلت الأزمة كان هناك تحولًا واضحًا نحو المسئولية الاجتماعية في قطاع البنوك وخياراته أصبح هناك حاجة للمصادقة على التوقعات الاجتماعية في المسئولية الاجتماعية للشركات التي أكثر ارتباطا بالأنشطة المصرفية والزبائن. (حنين بدر، ٢٠١٧، ص٣٤)

ثانيا: أهمية المسئولية الاجتماعية

يعتبر نجاح المؤسسات والبنوك بإنجاز دورها في المسئولية الاجتماعية على الاحترام، ودعم المجتمع ومساندته، والمسئولية تجاه العاملين وأفراد المجتمع، وتحقق البنوك عدة مزايا نتيجة التزامها بالمسئولية الاجتماعية منها:

* زيادة التكافل الاجتماعي بين شرائح المجتمع وإيجاد شعور بالانتماء من قبل الأفراد والفئات المختلفة.
* تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفر مستوي من العدالة الاجتماعية.
* تحسين نوعية الحياة في المجتمع.
* تحسين التنمية السياسية انطلاقا من زيادة مستوي التثقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمنظمات.
* تساهم في تعزيز صورة المنظمة بالمجتمع، وبالتالي مردودات إيجابية لها وللعاملين فيها.
* نوعية الحياة بشكل عام ستكون أفضل نتيجة الالتزام بالمسئولية المجتمعية من قبل المنظمات.
* اعتماد درجة نمو الأعمال على مستوى مسؤوليتها المجتمعية.
* مساعدة في الحد لقيام الجهات الرسمية بفرض الأنظمة والقوانين التي تنعكس عليها بتكلفة إضافية
* تحقيق فائدة للعاملين لديهم وللمجتمع الذي تعمل به. (حنين بدر ٢٠١٧٠ ص ٣٦).

ثالثا: أهداف المسئولية الاجتماعية

* تهدف المسئولية الاجتماعية إلى استجابة البنوك التجارية إلى التغيير في توقعات الأطراف الخارجية حسب الرسالة المعلنة من البنوك التجارية.
* تهدف المسئولية الاجتماعية إلى تحقيق التوازن في التزامات البنوك التجارية بين حملة الأسهم والعاملين والعملاء والمجتمع.
* تهدف المسئولية الاجتماعية إلى اكتساب ثقة جمهور العملاء للبنك وكذلك رضائهم عن الخدمة المقدمة وحمايتهم والتفاعل مع الرأي العام وتحسين صورة البنك وسمعته وتنمية ودعم قدرته التنافسية في الأسواق المحلية الإقليمية (محروس، ٣٨، ٢٠١٩)

رابعا: المسئولية الاجتماعية في البنوك

تعتبر المسؤولية الاجتماعية من اهتمامات المنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية باعتبارها أحد مؤشرات الأداء الذي لم يعد مقتصرًا على الجانب المالي بل تعداه إلى مساهمة المؤسسات في رفاهية المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة بحيث تكون كل قراراتها مسؤولة اجتماعيًا. ونظرًا لأهمية القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية واعتبار البنوك حجر الزاوية في ذلك من خلال دورها كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين وما تقدمه من خدمات مصرفية تهدف إلى تحقيق مكاسب اقتصادية للبنك ولمختلف المتعاملين، ومع الاهتمام المتزايد بالمسؤولية الاجتماعية لم تعد النظرة للبنوك تقتصر على كونها وحدة اقتصادية تهدف إلى تحقيق الكفاءة المهنية وتعظيم الربح، كما أن تحسين الأداء أصبح يقاس بمؤشرات مالية وغير مالية لها طبيعة اجتماعية وبيئية.

١- التأصيل النظري للمسئولية الاجتماعية في قطاع البنوك

منذ ظهور الاتجاه القوي في المجتمعات الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية الذي يدعو إلى ضرورة أهمية التزام المنظمة اتجاه المجتمع العاملة فيه، ظهرت عدة دراسات وأبحاث تهدف إلى توضيح الاهتمام بالدور الاجتماعي الذي تمارسه المنظمة من خلال التزامها بالمسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع. وباعتبار البنوك التجارية من المنظمات الاقتصادية ذات الطابع المالي فلها نصيب من هذا الاهتمام.

٢- تعريف المسئولية الاجتماعية في قطاع البنوك

توجد عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية في قطاع البنوك منها:

يتضمن مفهوم بنك البركة للمسؤولية الاجتماعية المشاركة في برامج ومبادرات في مجال الفرص الاقتصادية وبرامج الاستثمار والأنشطة المتعلقة بالدعم الاجتماعي وشملت القطاعات ذات الأولوية مثل التعليم، الثقافة والآداب والفنون، تنمية المجتمع، دعم البحث العلمي الأنشطة الشبابية والرياضية، البيئة الطاقة متجددة، تنمية الموارد البشرية، خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة التركيز على قطاعات اقتصادية محددة، القرض الحسن حيث أمكن.

تعرف المسئولية الاجتماعية من البنوك الإسلامية بأنها " التزام البنك بالمشاركة في بعض الأنشطة والبرامج والأفكار الاجتماعية لتلبية المتطلبات الاجتماعية للأطراف المرتبطة والمتأثرة بنشاطاته سواء بداخله أو خارجه، بهدف إرضاء الله والعمل على تحقيق التقدم والوعي الاجتماعي للأفراد بمراعاة التوازن وعدالة الاهتمام بمصالح مختلف الفئات. (حمزة دالي ٢٠١٦، ص ٧٣)

٣- متطلبات نجاح البنوك في أداء مسؤوليتها الاجتماعية

يتطلب نجاح البنوك في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية هناك العديد من العوامل الرئيسية التي يجب إعدادها وتنظيمها قبل الشروع في تبني هذه المقاربة أهمها:

* ضرورة إيمان البنوك بقضية المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع، وأن تكون هناك قناعة ويقين من قبل كل مسؤول فيها ابتداء من أصحاب المصلحة، مرورًا بمديريها التنفيذيين، وانتهاء بالموظفين حول أهمية هذا الدور، وهو أمر لا تتفضل به البنوك على مجتمعها بل تفتخر به وتعتبره واجبًا عليها.

* أن تقوم البنوك بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه والقضية الرئيسية التي ستهتم بالعمل على المساهمة في معالجتها والمبادرة التي ستقدمها للمجتمع بدلًا من الانتقاد والشكوى للسلبيات الموجودة.

* أن يصبح هذا النشاط جزءًا رئيسيًا من أنشطة البنوك يتم متابعته من قبل البنك المركزي، وتوضع له المخططات المطلوب تحقيقها تمامًا كما توضع مخططات العوائد وغيرها من الأنشطة التجارية.
* من أكبر المعوقات التي تواجه البنوك الراغبة في الانطلاق في برامج المسؤولية الاجتماعية، رغبتها في الانطلاق من خلال مشاريع كبيرة وضخمة وذات أرقام عالية، ولا ضرر في أن توضع هذه الأهداف على المدى البعيد، ولكن حتى يتم البدء في مثل هذه البرامج يجب أن تكون الانطلاقة من خلال أهداف صغيرة ومحدودة تكبر بمرور الأيام لتحقق المشاريع والبرامج الكبيرة.
* الحرص على عدم الإعلان عن البرامج الاجتماعية إلا بعد انطلاقها، فكثير من البرامج الاجتماعية التي يعلن عنها لا يكتب لها الاستمرار لعدم قدرة المسؤولين عنها على تنفيذها طبقًا لما تم الإعلان عنه وهذا قد يساهم في المستقبل في توقف البرنامج.
ضرورة الالتزام الكامل بالأحكام شكلا ومضمونا (تكوين رأس المال انتقاء الموظفين، التنظيمات واللوائح، طريقة تعبئة الموارد وتوظيفها.
* اختيار أعضاء القيادة العليا بدقة عالية من النماذج المسلمة المؤهلة والواعية والمؤمنة بقضية المسؤولية تجاه المجتمع والبيئة.
* التقييم المستمر للأداء والنتائج.
* العمل على انتشار فروع البنوك على مستوى الأحياء ما أمكن ذلك - تقريب الإدارة من المواطن.
* الوضوح الفكري لوظيفة البنك لدى الموظفين ابتداء من الإدارة العليا وحتى أدنى مستوى تنفيذي.
* الوعي المالي من الإدارة العليا لعظمة المهمة التي يقومون بها تجاه المجتمع.
* الإعداد والتخطيط الواضح لتنفيذ الأهداف.
* إجراء البحوث الميدانية باستمرار لاستشراف الدور الاجتماعي للبنك وتحقيقه.
* الاهتمام بالأنشطة الخاصة بالمتعاملين حتى تحقق لهم الرضا ويحقق البنك الولاء والوفاء المطلوب منهم.

* المشاركة والانتماء مع المتعاملين وتنمية الوعي المصرفي وتدعيم ثقتهم في المصرف.

هذه بعض العوامل التي من الممكن أن تساعد البنوك التجارية على أن يصبح لديها برامج اجتماعية يمكن من خلالها أن تخدم مجتمعها وتساهم في تطويره وتنميته وتصبح جزءًا منه وتتجاوز رؤيتها تحقيق العوائد إلى المشاركة الاجتماعية التي هي خير وأبقى. (منير سليمان، ٢٠١٤، ص ٢٠)

٤- مجالات المسئولية الاجتماعية في قطاع البنوك.

أن المسئولية الاجتماعية للبنوك تتكون من ثلاث اتجاهات وهي المسئولية الاجتماعية للبنك تجاه المجتمع البيئة، والمسئولية الاجتماعية للبنك تجاه العاملين بالإضافة إلى المسئولية الاجتماعية للبنك تجاه العملاء).

شكل (٢) المسئولية الاجتماعية في قطاع البنوك

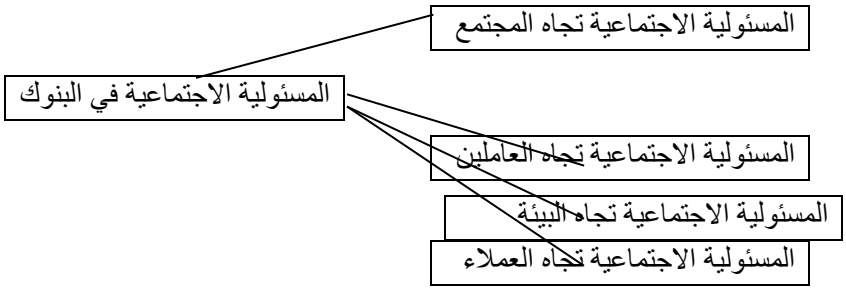

المصدر: من إعداد الباحث

١- المسئولية الاجتماعية للبنك تجاه المجتمع: يجب على البنك أن يقوم بتحديد احتياجات المجتمع ويسعي للمساهمة في الوفاء بها، وذلك من خلال:

* قيام البنك في المساهمة في الوفاء باحتياجات المجتمع ورعاية أنشطته وذلك من خلال قيامه بما يلي:

- ممارسة أنشطته وفقًا لإجراءات تتسم بالشافية والمسئولية ومن شأنها تجنب تعارض شخصي أي أو مؤسسي محتمل في المصالح.
- تحديد أهمية الاحتياجات الاجتماعية التي يسعى إلى الوفاء بها على أن يكون من بينها تقدير وحماية التراث الفني والتاريخي والثقافي.

- التحقق من أن المنح التي يقدمها البنك لأي جهة لا ترتبط بتحقيق المصالح التجارية.
* دعم المؤسسات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح يجب أن يكون هناك اعتراف من البنك بدور المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح في دفع عجلة التنمية العادلة في المجتمع، ولذا فيجب على البنك أن يقوم بما يلي:
- المشاركة في كيانات لا تهدف إلى الربح وتسعى فقط إلى تحقيق المنفعة العامة وخدمة المجتمع.
- التشجيع على تنفيذ البرامج التي من شأنها تحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- دعم الكيانات التي تعنى بالشئون الاجتماعية بالإضافة إلى دعم عمليات الشراكة بغية تنفيذ المشروعات التي تعود بالنفع على المجتمع.
- تشجيع إقامة شبكة من الكيانات الاجتماعية للقيام بمبادرات تخدم الطبقات الفقيرة.
* قيام البنك بإقامة حوار مع المؤسسات التي تمثل أصحاب المصالح أن إقامة الحوار مع المؤسسات المختلفة له أهمية استراتيجية كبيرة لتحقيق النمو الدائم في نشاط البنك، لذا يجب على البنك أن يحرص على:
- الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع المؤسسات التي تمثل أصحاب المصالح وذلك بهدف التعاون لتحقيق المصالح المشتركة وتجنب التعارض المحتمل في المصالح.
- النظر بعين الاعتبار للملاحظات التي يثيرها مختلف مؤسسات المجتمع بشأن أنشطته.
- إخطار وإشراك المؤسسات التي تعد أهم ممثلي أصحاب المصالح في الأمور التي تخصها.

٢- المسئولية الاجتماعية تجاه البيئة: تعد حماية البيئة أحد المحاور الرئيسية لتعهد البنك بالاضطلاع بمسئولياته هذا ويتمثل أحد جوانب المسئولية الاجتماعية للبنك في حرصه على عدم ضياع الموارد هباء والاهتمام بالآثار البيئية للقرارات التي يتخذها، لذا يجب على البنك أن يحرص على القيام بما يني:
* الاستعداد للحوار وتبادل الآراء مع المسئولين عن البيئة والمهتمين بها.
* الالتزام التام بالتشريعات الخاصة بالبيئة.

* السعي الدائم لإيجاد الحلول الجديدة والفعالة التي تتعلق بالبيئة حتى من خلال طرح منتجات وخدمات محددة للعملاء.
* الاستخدام الأمثل والفعال للموارد، وذلك من خلال
- تنفيذ نظام فعال للتعامل مع البيئة، والسعي إلى الاستخدام الواعي للموارد التي يحتاجها للقيام بأنشطته من خلال تحسين كفاءة هذه الأنشطة.
- يجب أن يكون هناك سعي دائم من البنك إلى حماية البيئة وذلك من خلال متابعة البيانات والمعلومات الخاصة بالبيئة وزيادة وعى العاملين بها.
* تعميم الالتزام بالمسئولية البيئية والاجتماعية في جميع الجهات المتعاملة مع البنك، وذلك من خلال قيام البنك بما يني:
- توعية مورديه بالفرص والمخاطر البيئية والاجتماعية والأخلاقية الناتجة عن أنشطتهم.
- سعي من البنك إلى توجيه سياسات الموردين والمتعاقدين معه نحو حماية البيئة واحترام حقوق الإنسان وكذلك حقوق العاملين.
- تقدير البنك للموردين الذين يعتبرون الجوانب البيئية والاجتماعية أساسًا لنشاطهم كما يتخذون الإجراءات اللازمة للحد من الآثار البيئية السلبية الناتجة عن الأنشطة التي يقومون بها.

٣- المسئولية الاجتماعية تجاه العاملين: تبرز المسئولية الاجتماعية تجاه العاملين من خلال مجموعة من العوامل مثل:
* احترام العنصر البشرى: أن احترام شخصية وكرامة كل موظف هي أساس تطور بيئة العمل المبنية على أساس الثقة المتبادلة والولاء الذي يثريه مساهمة كل فرد، وعلى ذلك يجب على البنك
- أن يطبق إجراءات تعيين وإدارة العاملين التي تعتمد على العدالة والسلوك المتسق مما يحد من سوء استخدام السلطة والتمييز بسبب الجنس أو الأصل العرقي أو الدين أو المعتقدات السياسية أو الانتماءات النقابية أو اللغة أو السن أو الإعاقة الجسدية. أن يعطي لجميع الموظفين حق التعبير عن شخصيتهم والإبداع في العمل.

- يضمن تكافؤ فرص التطور والنمو المهني كما يضمن الحصول على برامج تدريبية وتحديد المستويات الوظيفية.
- يعمل على تيسير العمل من خلال تبسيط المنتجات والإجراءات ووسائل الاتصال.
* تقييم العاملين وتحفيزهم يجب على البنك أن يطبق مبدأ العدالة والمساواة والجدارة في تقييم وإثابة وتحفيز العاملين وتحقيق التقدم المهني لهم ويتطلب ذلك من البنك القيام بما يلي:
- وضع البرامج التدريبية التي تركز على الاحتياجات الفردية وذلك إيمانا منه بأن معرفة احتياجات العاملين تعد أمرًا حيويًا في وضع الخطط التدريبية.
- تبنى نظم لتقييم سلوكيات ومهارات وخبرات وقدرات العاملين وذلك طبقا لمعايير الشفافية فضلًا عن تقييم جدارتهم بغية تحفيزهم وإثابتهم بصورة عادلة من أجل الوصول إلى نتائج أفضل.
- خلق الظروف المواتية لكل موظف من أجل الاضطلاع بدوره على أكمل وجه مما يحقق التطوير المستمر لمهارات العاملين وتطوير قدراتهم على العمل بروح الفريق الواحد والمشاركة في تحقيق أهداف البنك.
* توفير سبل للحوار المتبادل بين البنك والعاملين به أن الحوار المتبادل هو الأساس الذي تبنى عليه العلاقات الوطيدة، ومن ثم فيجب على البنك أن يعمل على:
- تطوير وسائل تبادل المعلومات والخبرات التي من شأنها تحقيق التكامل بين وحدات البنك المختلفة.
- حث المسئولين على التعرف على احتياجات العاملين والاستفادة من مقترحاتهم وأراء هم المختلفة لتحقيق النمو والازدهار.
- تشجيع الدور الاستراتيجي للاتصالات الداخلية لمساعدة العاملين على المشاركة الفعالة والواعية في تطوير البنك.
- إرساء قنوات الاتصال على معايير المصداقية والشفافية والاكتمال وسهولة الاتصال.
٤- المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء: لقد أصبح هناك التزام من قبل البنك بممارسة درجة من المسئولية

الاجتماعية تجاه المتعاملين معه، ومن أمثلة أنشطة ومجالات المسئولية الاجتماعية للبنك تجاه المتعاملين معه ما يلي:

- تيسير سياسات وإجراءات تقديم الخدمات لعملاء البنك.
- تقديم الخدمة لعملاء البنك في الوقت والمكان المناسب لهم.
- إعداد بحوث ودراسات لمعرفة دوافع وسلوكيات عملاء البنك عند التعاملات المصرفية.
- بث الثقة عند المتعاملين في تصميم وتكوين وجودة الخدمات المقدمة
- الاهتمام بشكاوى العملاء والرد عليها وإعلانها.
- شرح وتوضيح شروط التعامل مع البنك وتحديد العوائد بوضوح لا لبس فيها. الحفاظ على أمن وسلامة العملاء وأموالهم وكافة البيانات والمعلومات المتعلقة بهم المتاحة له. (حنين بدر ٢٠١٧، ص٣٢)

٥- مخطط المسئولية الاجتماعية للمنظمات في البنوك ودوافع تبنيها:

في هذا المطلب تتم معالجة الأنشطة المصرفية وأنشطة المسؤولية الاجتماعية للمنظمات فيما يتعلق بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للمنظمات التي تعد نموذجية القطاع المصرفي.

مخطط المسئولية الاجتماعية للبنوك

يتم تفسير النشاط المصرفي من حيث مجموع الميزانية العمومية وعدد من الفروع، في حين يظهر نشاط

المسؤولية الاجتماعية للمنظمات ما إذا كان البنك يدمج مبادرات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في أنشطته التجارية أو ينطبق فقط على الجانب الخيري. وتستند خريطة المسؤولية الاجتماعية للمنظمات على المعلومات المتاحة في المواقع الإلكترونية للبنوك التجارية والشكل الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١) : مخطط المسئوليه الاجتماعيه للمنظمات فى البنوك

أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمنظمات	الأنشطة التي تم دمجها في الأعمال التجارية	* تطوير محو الأمية المالية والتوعية والتثقيف المالي. * الإقراض المسؤول والحزم وإدارة المخاطر * نزاهة الخدمات المالية وشفافيتها مع التعامل مع الشكاوى.	* مساعدة العملاء غير المصنفين ضمن العملاء الجديرين بثقة البنك لاستخدام الخدمات المصرفية والمنتجات وكذلك العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة. * مشاركة ومعالجة أخلاقية من أصحاب المصلحة. * تقديم الدعم المالي للمؤسسات الاجتماعية. * تمويل استثمارات حماية البيئة. * وضع المبادئ الأساسية لتمويل القطاعات الحساسة. * مكافحة غسل الأموال والفساد والإرهاب.
	الأنشطة غير التجارية	* التطوع لتحسين البيئة المعيشية * دعم الفئات الاجتماعية المحرومة. * دعم المجتمعات المحلية. * دعم الرياضة. * دعم المنظمات غير الحكومية. * دعم الثقافة والفنون.	* دعم الفئات المحرومة غير المصنفة. * دعم الرياضة. * دعم الفنون والثقافة العلوم. * دعم المنظمات غير الحكومية. * التخفيف من الآثار البيئية (جمع النفايات الانتقائي، تهيئة المكتب). * توفير الوظائف وظروف العمل المناسبة، وتكافؤ الفرص

يمكن لمنهج المسئولية الاجتماعية للمنظمات أن يتوسع إلى مجالات أخرى. أثناء اتخاذ القرار، حيث يمكن اعتبار الفوائد والأضرار التي حققت أو الناجمة عن ذلك القرار على وجه الخصوص لا تؤثر على أرباحها في المدى القصير. على سبيل المثال؛ تطوير المنتجات الخاطئة يتسبب في الفشل على مستوى النظام مما يؤدي إلى تدمير مدخرات مجموعات الأسر المعنية. فالمبادئ الأساسية التي وضعت قد تؤدي إلى قواعد أخلاقية تتجاوز القوانين من أجل الحفاظ على الاتجاهات الصحيحة. ينبغي أن يكون هناك المزيد من الضغط لضمان الامتثال لمواثيق الشرف في القطاع المصرفي. مثلًا في البنوك الإسلامية، يتم فحص المبادئ من طرف مجالس إشرافية مستقلة تسهر على تطبيق المبادئ الأخلاقية المكفولة على مستوى العقود الفردية.

عند اتخاذ القرارات التجارية يجب ألا يتم النظر فقط لتعظيم الربح، بل ينبغي على الشركات أيضًا أن تساهم طوعًا في حل القضايا الاجتماعية، فرغم كونها ليست من مصالحها الاقتصادية إلا أنها مسؤولية أخلاقية. فالبنوك في حاجة إلى جعل أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمنظمات جزءًا لا يتجزأ من العمليات اليومية لها ودمجها في الثقافة التنظيمية للبنك. (حمزة دالي ٢٠١٦، ص٦٤)

٦- دمج المسئولية الاجتماعية للمنظمات في البنوك المركزية:

قد ساهمت الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ في استهلاك كميات كبيرة من الأموال العامة حيث تطلبت مبالغ طائلة لإدارة الأزمة فورًا وأيضًا للتخفيف من آثارها وإنقاذ البنوك، ومن أجل اتخاذ تدابير لإنعاش الاقتصاد وإدارة البطالة وأدى ذلك إلى عواقب وخيمة؛ منها ارتفاع الديون في العديد من البلدان. ونتيجة لهذا تم إعادة النظر في دور البنوك المركزية في الاستقرار المالي في العديد من البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي. عمومًا يمكن تفسير الاستدامة المالية ووظائف الاستقرار المالي كأجزاء من المسئولية الاجتماعية للمنظمات والتي يمكن تنفيذها باستخدام الأدوات التي توفرها. أصبحت البنوك المركزية على بينة من مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع، ووضعت استراتيجيات وأنشطة للمسؤولية دمج فيها تكافؤ الفرص والحماية البيئية، ولعبت دورا هاما في توفير المعلومات وتحسين الثقافة المالية من خلال التعليم خاصة لمن يستخدمون الخدمات المالية كما تركز على تعزيز الوعي المالي بين الناس الذين يستخدمون الخدمات المالية.

وبصرف النظر عن الأدوات التنظيمية، يتعين على البنوك المركزية أيضًا اختيار تحويل العمليات التي تؤثر على التوقعات والآراء ويجب علينا أن لا ننسى أن الحصول على قروض واستخدام الاستثمار أو غيرها من الخدمات المالية ينطوي دائمًا على المخاطرة في صنع قرار الفعاليات الاقتصادية بمعنى أوسع تطبيق أدوات جديدة على أرض الواقع من أجل تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإجراء تغييرات السياسة النقدية للبنك المركزي للمحافظة على استقرار

الأسعار من أجل الصالح العام ودعم السياسات الاقتصادية. (حمزة دالي ٢٠١٦، ص٦٦)

٧- دوافع تبني البنوك للمسئولية الاجتماعية للمنظمات

يوجد العديد من القوى والأمور الضرورية التي تدفع البنوك إلى ممارسة مسؤوليتها الاجتماعية، ومن أهمها ما يلي:

أولًا: تكوين الاتجاهات الإيجابية لدى المسؤولين في البنك نحو أهمية المشاركة الاجتماعية:

ويتم ذلك من خلال توفير برامج التنمية الإدارية وبرامج التهيئة المبدئية والتي تعمل على مساعدتهم على استيعاب أبعاد المفهوم الموسع للمسؤولية الاجتماعية خاصة في تلك العناصر:

- أن التكاليف التي يتحملها البنك نتيجة المساهمة في حل المشاكل الاجتماعية ستكون لها آثار إيجابية على مكانة البنك في المجتمع ولو على المدى البعيد.
- أنه يجب على البنوك أن توازن بين كلًا من أهدافها الاقتصادية وأهدافها الاجتماعية حتى تتمكن من الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية.
- أن مساهمة البنك في حل المشاكل الاجتماعية سيتم أخذها في الاعتبار عند الحكم على مدى كفاءة إدارة البنك.
- أن هناك مسؤولية على البنك تجاه مختلف الأطراف ذات المصلحة وليس فقط أمام المساهمين.

ثانيًا: الاهتمام بالقضايا والمشكلات الاجتماعية في المجتمع يتكامل مع أعمال البنك:

وهناك العديد من المتغيرات التي تعمل على تدعيم هذا العامل لدى المسؤولين بالبنك، ومن أمثلتها:

يمثل عملاء البنك، والمستفيدون من خدماته جزءا هاما من عناصر المجتمع. وهؤلاء بدورهم لن يستمر تعاملهم مع البنك إذا لم يحافظ البنك على متطلبات المجتمع واحتياجاته ويتفاعل مع مشاكله وأزماته. أن المجتمع بعناصره المختلفة يمثل صاحب الفضل الأول في نشأة البنك وممارسته الأوجه نشاطه المختلفة ومساعدته على تحقيق

الأرباح، مما يتطلب المحافظة على عناصره والاهتمام بمتطلباته وفاء لفضله في نشأة البنك واستمرارية نجاحه.

لتشجيع الأفراد والمنظمات بالمجتمع على المشاركة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية وتوجيه أنشطتهم وتصرفاتهم بما يساعد البنك على الاستفادة منها للوفاء بمسؤوليته الاجتماعية، ويجب الاهتمام بهذا العامل لما له من أهمية كبرى، وذلك من خلال:

- استفادة البنك من خلال ما يقدمه الأفراد والمنظمات وأجهزة المجتمع من أفكار ومقترحات.
- التعاون بين البنك وغيره من المنظمات من أجل المساهمة في توفير العديد من مجالات المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.

ثالثًا: تطوير وتنمية التوجيهات المصرفية بما يخدم أداء البنك لمسؤوليته الاجتماعية:

وهناك جانبين أساسيين لمصادر تلك التوجيهات وهما كما يلي:

الجانب الأول: ويتمثل في اللوائح والقوانين الحاكمة لنشاط البنك بصفة خاصة والتي تؤثر على القرارات المتخذة، فقد تنيح قدرًا كبيرًا من مشاركة البنك في المسؤولية الاجتماعية، وتعمل على توسيع قاعدة المستفيدين منها بحيث تتضمن المبادئ التي يضعها مؤسسو البنك وتستند إليها الإدارة عند ممارسة تلك العمليات والأنشطة.

- الهيكل القانوني للبنك والشكل الذي يأخذه لإتمام أعماله، والمؤسسات والهيئات التي لها حق الرقابة والإشراف على البنك بالإضافة إلى الهيئات الاستشارية التي يرجع إليها البنك في بعض الأعمال.
- إدارة البنك، حيث يتم تحديد أعضاء مجلس الإدارة وتحديد الصورة العامة لتنظيم أعمال البنك واختصاصاته وأنشطته المختلفة.
- أهداف البنك وأغراضه والعمليات المصرفية والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم بها البنك بمختلف أنواعها.

الجانب الثاني: ويتمثل في البيئة المصرفية المحيطة بالبنك، حيث تقوم البنوك بممارسة أنشطتها وتقديم خدماتها في بيئة مصرفية متعددة الأنظمة مما يلقي عليها

عبئًا كبيرًا في مثل هذه البيئة التي أنشئت البنوك فيها منذ زمن بعيد وتقدم خدماتها بناءً على تجارب وخبرات متعددة.

رابعًا: تنمية وتطوير كفاءة الإطارات المصرفية:

حيث أن قيام إدارة البنك بممارسة مجالات المسؤولية الاجتماعية يتطلب العديد من المهارات اللازم توافرها في القائمين بهذه الأنشطة حتى يتسنى لها الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية بشكل مناسب ومن أمثلة هذه المهارات ما يلي:

- **المهارة العلمية**: وهي تتمثل في مقدرة الأفراد على استخدام التفكير المنطقي ومبادئ البحث العلمي في القيام بعملية اتخاذ القرار، وتناول ما يواجه البنك من قضايا مشكلات اجتماعية.

- **المهارة الفنية والتطبيقية**: وتشير إلى مقدرة الأفراد على استعمال ما إلى مقدرة الأفراد على استعمال ما يمتلكونه من معلومات وبيانات وحقائق متاحة- بجانب الخبرات والممارسات السابقة في تناول ما يواجه البنك من قضايا ومشكلات اجتماعية.

- **المهارة السلوكية**: مدى تفهم الأفراد للعوامل الإنسانية التي تحكم علاقات الأفراد ببعضهم ذلك البعض وعلاقاتهم بعملهم ومجتمعهم، وبيان أثر ذلك على ما يواجه البنك من مشكلات. وفي ضو يجب على إدارة البنك الاطمئنان إلى توافر هذه القدرات والمهارات لدى الأفراد الذين يوكل إليهم ممارسة أنشطة المسؤولية حتى يتسنى لها الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية بالشكل المناسب.

بناء على ما تم التطرق له سابقًا فيما يخص تطبيق المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في البنوك التجارية ودوافع تبنيها إضافة إلى متطلبات نجاحها، فيبدو أن لها تأثيرا على أداء البنوك التجارية فيما يخص الجانب الاجتماعي وهذا ما يستدعي الإحاطة بالأداء الاجتماعي في البنوك التجارية ومعرفة مختلف معاييره ومؤشراته. (صبرينة ٢٠١٦ ص ٦٨)

٨- الأداء الاجتماعي في البنوك

شهد مفهوم الأداء خلال القرن العشرين حسب داو وبرلاند تطورًا ملحوظًا مع تصاعد أهمية المسؤولية الأداء الاجتماعية للمنظمات بصفة عامة والمؤسسات المصرفية بصفة خاصة؛ حيث أصبح مفهوم الاقتصادي غير كاف لتقييم مستوى الأداء كما أن هذا المصطلح يبقى دائمًا محاط بمجموعة من الاستفهامات نظرًا لارتباطه الوثيق باستمرارية المنظمة.

المبحث الثالث : قياس المسئوليه الاجتماعيه فى بنوك الاسلاميه "مصر و المملكه العربيه السعوديه"

أولًا: مقدمة

بعد أن تناولت الباحثة الإطار النظري والتأصيل العلمي للعلاقة بين الشمول المالي والمسئولية الاجتماعية، قامت الباحثة بإجراء دراسة تطبيقية على عدد ستة بنوك بدولتي جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، واعتمدت الباحثة على بيانات البنوك محل الدراسة خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠٢٠، سوف تقوم الباحثة بإجراء دراسة تطبيقية على البيانات الفعلية المستخرجة من القوائم المالية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى بيانات متغيرات الشمول المالي والمتمثلة في عدد الفروع وعدد ماكينات الصراف الآلي وتم الحصول عليها من البنك المركزي السعودي (صندوق النقد السعودي سابقًا) والمواقع الرسمية لبنكي البركة وفيصل الإسلامي وتقارير مجلس الإدارة بغرض التأكد من صحة الفروض الموضحة في إطار الدراسة.

ثانيًا: أهمية الدراسة التطبيقية:

تكمن أهمية الدراسة التطبيقية في الحصول على دليل علمي لتحديد وقياس تأثير الشمول المالي على المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية وذلك من خلال تحليل القوائم المالية للبنوك حل الدراسة.

ثالثًا: فروض الدراسة التطبيقية

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تطرح الباحثة الفروض التالية.

الفرض الأول:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على تحقيق المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية مقاسة بعدد فرص العمل.

الفرض الثاني:

* لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على تحقيق المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية مقاسة بنسبة الزكاة.

رابعًا: أهداف الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى التأكد من صحة فروض الدراسة.

خامسًا: تحديد مجتمع البحث واختيار العينة محل الدراسة:

مجتمع الدراسة واقتصر على البنوك الإسلامية العاملة في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية وذلك في ضوء البيانات المتاحة وفقًا لما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

قائمة بأسماء البنوك الموجودة في عينة الدراسة

جمهورية مصر العربية		المملكة العربية السعودية	
١	بنك البركة	١	بنك الراجحي
٢	بنك فيصل الإسلامي	٢	بنك الإنماء
		٣	بنك البلاد
		٤	بنك الجزيرة

* تم استبعاد بنك أبو ظبي الإسلامي نظرًا لان القوائم المالية للبنك لم تتضمن بند منفصل للزكاة

سادسًا: متغيرات البحث ومصادر البيانات

وتتمثل متغيرات البحث فيما يلي:

١- **المتغيرات المستقلة**: وهي المتغيرات التي تمثل محور إتاحة الخدمات المالية للشمول المالي (عدد الفروع عدد ماكينات الصراف الآلي).

٢- المتغيرات التابعة: تم قياس المسئولية الاجتماعية للبنوك بالاعتماد على عدد فرص العمل حيث تعد من مقاييس دور البنك في توفير فرص العمل لتنمية المجتمع، والاعتماد على نسبة الزكاة.

٣- المتغيرات الحاكمة: وهي المتغيرات التي يمكن أن يكون لها تأثير على المتغير التابع بخلاف المتغيرات المستقلة، وتعتبر أهم المتغيرات الحاكمة التي قام الباحث بأدراجها في الدراسة هي (الحجم، الربحية، الدولة)

وفيما يلي جدول رقم (٣) الذي يوضح متغيرات البحث ورموزها وطريقة قياسها:

جدول رقم (٣) متغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	المصدر	طريقة القياس	وحدة قياسه	العلاقة
عدد فرص العمل بالبنك	Y1	القوائم المالية والتقارير	عدد فرص العمل	فرد	متغير تابع
نسبة الزكاة إلى حقوق الملكية	Y2		الزكاة السنوية + حقوق الملكية	%	متغير تابع
معدل العائد على الأصول	C1		صافي الربح: أجمالي الأصول	%	متغير حاكم
الحجم	C2		إجمالي الأصول مقومة بالدولار	%	متغير حاكم
الإتاحة من خلال الفروع	X1	القوائم المالية والتقارير السنوية وتقارير البنك المركزي السعودي	عدد الفروع	فرع	متغير مستقل
الإتاحة من خلال ماكينات الصراف الآلي	X2		عدد ماكينات الصراف الآلي	ماكينة	متغير مستقل
الدولة	C3		متغير وهمي قيمته ١ لمصر، للسعودية	-	متغير حاكم

سابعًا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

اعتمدت الباحثة على مجموعة من الأساليب الإحصائية باستخدام برنامج الاقتصاد القياسي EViews ١٠ من هذه الأساليب ما يلي:

١- الإحصاء الوصفي Descriptive statistics وهي تلك الأساليب التي تعنى إعطاء معلومات عن خصائص البيانات الداخلة في التحليل بهدف تحديد السمات

واتجاهات عينة البحث نحو فروض الدراسة ومنها الوسط الحسابي (Mean) الانحراف المعياري (St Deviation) والتفلطح والالتواء.

٢- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) وهو اختبار ارتباط معلمي بغرض التعرف على مدى قوة أو ضعف العلاقة بين كل من المتغيرات محل الدراسة ويعد هذا الأسلوب من أهم الأساليب الإحصائية التي تقيس الارتباط بين متغيرين ويقوم على فرض العدم لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين) الفرض البديل (توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين وأخذ معامل الارتباط قيمة من -١ إلي ١، حيث كله أقترب من قيمة الصفر يشير إلي ضعف العلاقة بين المتغيرين بينما كلما اقترب من قيمة ١ يشير إلي قوة العلاقة بين المتغيرين، كذلك تشير إشارة المعامل إلي اتجاه العلاقة سواء كانت موجبة أي علاقة طردية أو سالبة أي علاقة عكسية.

٣- اختبار الانحدار المتعدد بطريقة نموذج المربعات الصغرى OLS والتحميل متعدد المتغيرات Multivariate Analysis باستخدام نماذج بائل العام أو المجمع Pool، وذلك نظرًا لان عدد المشاهدات القطاعية في بعض النماذج أقل من عدد المتغيرات الداخلة بالنموذج مما يعني عدم إمكانية تقدير نموذج التأثير العشوائي أو نموذج التأثير الثابت تعرف بيانات الـ Panel (المعروفة أيضًا باسم بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو البيانات الطولية) على أنها بيانات مقطعية (Sectional Cross) مقاسة في فترات زمنية معينة. [Time Series] أن الفائدة المشاهدات الرئيسية من استخدام البيانات الطولية هي زيادة الدقة في التنبؤ من خلال زيادة عدد عن طريق ربط عدد المشاهدات المقطعية بعدد الفترات الزمنية، لغرض تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية بشكل صحيح عادة ما تستخدم طريقة المربعات الصغرى.

* الفرض الأصلي فرض (العدم: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل على المتغير التابع.

* الفرض البديل H1: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل على المتغير التابع.

وتتخذ نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Models الشكل التالي:

$$Y_{i,j} = a + b_1 X_{1,i,j} + \in_{i,j}$$

حيث:

$Y_{i,j}$: تعبر عن القيمة الحقيقية للمتغير التابع للبنك i في السنة j.

a : تعبر عن قيمة الثابت ويمثل القيمة المقطوعة من محور Y عند قيم X-٠.

b1: تعبر عن القيمة التقديرية لمعامل المتغير المستقل X1.

$X_{1,i,j}$: تعبر عن القيمة الحقيقية للمتغير المستقل X1 للبنك i في السنة j.

$\in_{i,j}$: تعبر عن قيمة معامل الخطاء.

ثامنًا: عرض وتحليل نتائج التحليل القياسي

وتتناول الباحثة في هذا الجزء نتائج التحليل القياسي لاختبارات الفروض وذلك من خلال النقاط التالية:

١- التحليل الوصفي المتغيرات الدراسة.

٢- مصفوفة الارتباط.

٣- اختبار الفروض.

١: التحليل الوصفي المتغيرات الدراسة

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدول رقم (٤) نتائج التحليل الوصفي (Descriptive Statistics) لمتغيرات الدراسة للعينة كاملة خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠٢٠

جدول رقم (٤) التحليل الوصفي (Descriptive Statistics) لمتغيرات الدراسة للعينة كاملة

	Y1	Y2	X1	X2	C1	C2
وسط	٢٨٢٩.٥٨	٠.٨٨	١٣٧.٦٣	١٣٥٧.٤٤	١.٨١	٢٨٣٠٨٧٢٦.٠٠
وسيط	٢٣٣٧.٥٠	٠.٣١	٧٦.٠٠	٧٧٨.٥٠	١.٦٢	١٧٢٧٧٨٠١.٠٠
الحد الأقصى	٦٣٣٧.٠٠	١٣.١٨	٥٥٤.٠٠	٥٢١٥.٠٠	٤.٤٣	١٢٥٠٠٠٠٠٠.٠٠
الحد الأدنى	٩٠٠.٠٠	٠.٠٠	٢٣.٠٠	٣٦.٠٠	٠.٠٤	٢٣٤٦٠.٠٠
الانحراف المعياري	١٦٦٨.٦٨	١.٩٦	١٧٣.٥٣	١٥٢٤.٨٩	٠.٨٣	٢٩٩٨٦٨٧١.٠٠
الالتواء	٠.٨٢	٤.٧٩	١.٧١	١.٥١	٠.٧٦	١.٥٢

التفلطح	٢.٥١	٢٨.٢٤	٤.١٥	٣.٨٤	٣.٧٦	٤.٣٧
اختبار Jarque-Bera	٧.٢٥	١٨٢١.٦٨	٣٢.٥٣	٢١.٢٠	٧.٢٦	٢٧.٧٨
المعنوية	٠.٠٣	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٣	٠.٠٠
Observations	٦٠.٠٠	٦٠.٠٠	٦٠.٠٠	٥٢.٠٠	٦٠.٠٠	٦٠.٠٠

* بالنسبة للمتغير عدد فرص العمل (y1) بلغ الوسط الحسابي ٢٨٢٩.٥٨ وهو أكبر من الوسيط الذي بلغ ٢٣٣٧.٥ مما يعني وجود التواء للجانب الأيمن أي وجود قيم متطرفة للحد الأعلى، وفيما يخص الانحراف المعياري فقد بلغت قيمته ١٦٦٨.٦٨، وأخيرًا يشير اختبار Jarque- Bera إلى أن المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي.

* بالنسبة للمتغير نسبة الزكاة لحقوق الملكية (y2) بلغ الوسط الحسابي ٨٨،٠ وهو أكبر من الوسيط الذي بلغ ٣١.٠ مما يعني وجود التواء للجانب الأيمن أي وجود قيم متطرفة للحد الأعلى، وفيما يخص الانحراف المعياري فقد بلغت قيمته ٩٦،١، وأخيرًا يشير اختبار Jarque- Bera إلى أن المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي.

* بالنسبة للمتغير إتاحة الخدمات المالية من خلال الفروع (x١) بلغ الوسط الحسابي ١٣٧.٦٣ وهو أكبر من الوسيط الذي بلغ ٧٦ مما يعني وجود التواء للجانب الأيمن، أي وجود قيم متطرفة للحد الأعلى، وفيما يخص الانحراف المعياري فقد بلغت قيمته ٥٣،١٧٣، وأخيرًا يشير اختبار Jarque- Bera إلى أن المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي

* بالنسبة للمتغير إتاحة الخدمات المالية من خلال ماكينات الصراف الآلي (x٢) بلغ الوسط الحسابي ١٣٥٧.٤٤ وهو أكبر من الوسيط الذي بلغ ٥،٧٧٨ مما يعني وجود النواء للجانب الأيمن، أي وجود قيم متطرفة للحد الأعلى، وفيما يخص الانحراف المعياري فقد بلغت قيمته ١٥٢٤.٨٩، وأخيرًا يشير اختبار Jarque-Bera إلى أن المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي.

* بالنسبة للمتغير الحاكم العائد على الأصول (c1) بلغ الوسط الحسابي ٨١،١ وهو أكبر من الوسيط الذي بلغ ١.٦٢ مما يعني وجود التواء للجانب الأيمن، أي وجود قيم

متطرفة للحد الأعلى، وفيما يخص الانحراف المعياري فقد بلغت قيمته ٨٣،٠، وأخيرًا يشير اختبار Jarque-Bera إلى أن المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي.

* بالنسبة للمتغير الحاكم الحجم (C2) بلغ الوسط الحسابي ٢٨٣٠٨٧٢٦ وهو أكبر من الوسيط الذي بلغ ١٧٢٧٧٨٠١ مما يعني وجود التواء للجانب الأيمن أي وجود قيم متطرفة للحد الأعلى، وفيما يخص الانحراف المعياري فقد بلغت قيمته،٢٩٩٨٦٨٧١، وأخيرًا يشير اختبار Jarque Bera إلى أن المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي.

ويتضح من النتائج أيضًا أن المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي قامت الباحثة بإدخال لوغاريتم التوزيع الطبيعي على متغيرات الدراسة على الشكل التالي:

$$LX = LN (X + ١)$$

٢: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

جدول رقم (٥) مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة للعينة كاملة

	المتغير	LY1	LY2	LX1	LX2	LC1	LC2
LY1	معامل الارتباط	١.٠٠					
	إحصاءات	-					
	المعنوية	-					
LY2	معامل الارتباط	٠.٢٤	١.٠٠				
	إحصاءات	١.٧٢	-				
	المعنوية	*٠.٠٩	-				
LX1	معامل الارتباط	٠.٩٢	٠.١٦	١.٠٠			
	إحصاءات	١٦.١٣	١.١٥	-			
	المعنوية	***٠.٠٠	٠.٢٦	-			
LX2	معامل الارتباط	٠.٨٢	٠.٢١	٠.٩٠	١.٠٠		
	إحصاءات	١٠.٩١	١.٥٥	١٤.٢١	-		
	المعنوية	***٠.٠٠	٠.١٣	***٠.٠٠	-		
LC1	معامل الارتباط	٠.١٩	٠.٢٢	٠.٣١	٠.٣٢	١.٠٠	
	إحصاءات	١.٣٩	١.٦٠	٢.٣٩	٢.٣٨	-	
	المعنوية	٠.١٧	٠.١٢	**٠.٠٣	**٠.٠٢	-	
LC2	معامل الارتباط	٠.٧١	٠.٠٩	٠.٧٥	٠.٦٩	٠.٠٣	١.٠٠
	إحصاءات	٧.٠٥	٠.٦١	٧.٩٧	٦.٧٧	٠.١٨	-
	المعنوية	***٠.٠٠	٠.٥٥	***٠.٠٠	***٠.٠٠	٠.٨٦	-

*****، **، * علاقة معنوية وفقًا لمستوي معنوية، ١%، ٥%، ١٠% على التوالي.**

يتضح من نتائج مصفوفة الارتباط ما يلي:

* توجد علاقة ارتباط طردية بين عدد فرص العمل (LX1) ومعدل الذكاة (LX2) معنوية عند مستوي المعنوية المقبول ١٠% وهي ضعيفة حيث بلغ معامل الارتباط ٠٠٢٤ والمعنوية المقابلة ٠.٠٩ وهي أقل من مستوي السنوية المذكور.

* توجد علاقة ارتباط قوية جدًا معنوية بين المتغير عدد فرص العمل (LY1) والمتغير إتاحة الخدمات المالية من خال الفروغ (LY1)، حيث بلغ معامل الارتباط ٠.٩٢ وهو ارتباط معنوي عند مستوي معنوية ١% حيث المعنوية المقدرة أقل من مستوي المعنوية المذكور.

* توجد علاقة ارتباط قوية جدًا معنوية بين المتغير عدد فرص العمل (LY1) والمتغير إتاحة الخدمات المالية من خلال ماكينات الصراف الآلي (LX2)، حيث بلغ معامل الارتباط ٠.٨٤ وهو ارتباط معنوي عند مستوي معنوية ١% حيث المعنوية المقدرة أقل من مستوي المعنوية المذكور.

* توجد علاقة ارتباط قوية معنوية بين المتغير عدد فرص العمل (LY1) والمتغير الحاكم الحجم (LC2)، حيث بلغ مدل الارتباط ٧١. وهو ارتباط معنوي عند مستوي معنوية ١% حيث المعنوية المقدرة أقل من مستوى المعنوية المذكور.

* لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغير نسبة الزكاة لحقوق الملكية (LY٢) واي من المتغيرات الأخرى المستقلة حيث جميع قيم المعنوية المحسوبة أكبر من مستويات المعنوية المقبولة ((١%، ٥%، ١٠%).

* توجد علاقة ارتباط قوية جدًا معنوية بين المتغير إتاحة الخدمات المالية من خلال الفروع (LX1) والمتغير إتاحة الخدمات المالية خلال ماكينات الصراف الآلي (LX2)، حيث بلغ معامل الارتباط ٠٩. ٠ وهو ارتباط معنوي عند مستوي معنوية ١% حيث المعنوية المقدرة أقل من مستوي المعنوية المذكور، مما يعني أن إدراج المتغيران معًا في نموذج واحد يجعل النموذج عرضة لان يعاني من مشكلة الازدواجية الخطية Multicollinearity حيث معامل الارتباط بين المتغيرين المستقيلين أكبر من ٠.٨٠ يشير إلى وجود تلك المشكلة، وعليه سوف تقوم الباحثة

باختبار تأثير كل من المتغيرين على المتغير التابع في نماذج منفصلة بالإضافة لنموذج مجمع يضم المتغيرين.

* لا توجد علاقات ارتباط أخرى تمثل مشكلة ازدواجية خطية، حيث باقي معاملات الارتباط أقل من القيمة المعيارية ٠.٨٠.

٣: اختبار الفروض

لاختبار الفروض قد استخدمت الباحثة أسلوب الانحدار الخطي المتعدد للبيانات الجدولية وذلك لقياس تأثير الشمول المالي على المسئولية الاجتماعية البنوك الإسلامية خلال الفترة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠٢٠، وتوضح الجداول التالية نتائج الاختبارات.

* **اختبار الفرض الرئيس الأول**: " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على تحقيق المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية مقاسة بعدد فرص العمل".

جدول رقم (٦): يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفروض بالتطبيق على عينة الدراسة كاملة.

المتغير التابع	LX1	النموذج		
	المتغيرات المفسرة	١	٢	3
C	Coefficient	٥،٩٩	٣.٩٤	٣.٩٠
	Std. Error	٠،٧٤	٠.٦٤	٠.٨٧
	t-Statistic	٨،٠٩	٦.١١	٤.٤٧
	Prob	***	***.٠٠٠	***٠.٠٠
LX1	Coefficient	١،٠٨	٠.٨٧	
	Std. Error	٠،١٨	٠.١٥	
	t-Statistic	٦.٠٩	٥.٩٠	
	.Prob	***٠.٠٠	***٠.٠٠	
LX2	Coefficient	٠.٢١		٠.٦٩
	Std. Error	٠.١٦		٠.١٨
	t-Statistic	١.٣٤		٣.٧٧
	Prob	٠.١٩		***٠.٠٠
LC1	Coefficient	٠.٥٩	٠.١٢	٠.١٠-
	Std. Error	٠.٣١	٠.٢٧	٠.٤٠
	t-Statistic	١،٩٢ -	٠.٤٥	٠.٢٦-
	.Prob	*٠.٠٦	٠.٦٦	٠.٧٩
LC2	Coefficient	٠.٠٨ -	٠.٣٠	٠.٢٨
	Std. Error	٠.١٣	٠.١١	٠.١٥
	t-Statistic	٠.٦٠-	٢.٨٩	١.٨٦

	Prob	٠.٥٥	**٠.٠١	*٠.٠٧
C3	Coefficient	٠.١١	٠.١٩-	٠.٠٢
	Std. Error	٠.١٢	٠.٠٩	٠.١٦
	t-Statistic	٠.٩٥	٢.١٢-	٠.١٤
	Prob.	٠.٣٥	**٠.٠٤	٠.٨٩
R- squared		٠.٨٥	٠.٨٧	٠.٧٣
Adjusted R- squared		٠.٨٤	٠.٨٦	٠.٧١
t-Statistic		٥٣.٥٢	٩٠.٩٧	٣٢.٥٧
Prob t-Statistic		***.٠٠٠	***٠.٠٠	***٠.٠٠
Cross sections included		٦	٦	٦
Periods included		١٠	١٠	١٠
Total panel observations		#٥٢	٦٠	#٥٢

Unbalanced Panel بيانات جدولية غير متوازنة

*****، **، * تأثير معنوي وفقًا لمستوي معنوية ١%، ٥%، ١٠% على التوالي.**

يتضح من نتائج النماذج معنوية الثلاثة نماذج بناء على اختبار F حيث بلغت قيمة المعنوية المقدرة < ٠.٠٠٠ للثلاث نماذج أقل من مستوي المعنوية المقبول ٥%، وفيما يخص معامل التحديد "R للنماذج فقد بلغت قيمته ٠.٨٥ و٠.٨٧ و٠.٧٣ للثلاث نماذج وهو يعبر عن القدرة التنويرية المرتفعة للنماذج، مما يعني أن النموذج الأول يستطيع تفسير ٨٥% من التغير في المتغير التابع LY1 والنموذج ثاني يستطيع تفسير ٨٧% من التغير في المتغير التابع LY1 والنموذج الثالث يستطيع تفسير نسبة ٧٣% من التغير في المتغير التابع، والباقي يرجع لعوامل اخري خارج العلاقة الانحدارية والأخطاء العشوائية.

وبالنسبة لمعنوية المعاملات المقدرة للمتغيرات أمة مرة كل على حد يتضح ما يلي:

١. ثبوت معنوية المعامل المقدر إتاحة الخدمات المالية من خلال الفروع LX1 حيث يتضح من فحص قيم اختبار (ت) المقدرة لها وفحص المعنوية المقابلة نجد أنها بلغت في النموذج الأول والثاني أقل من مستوي المعنوية المقبول ٥% مما يعني معنوية تأثير المتغير المستقل المذكور على المتغير التابع LY1 ، ووفقًا للنموذج الثاني قد بلغت قيمة المعامل ٠.٨٧ مما يعني أن التمير بمقدار ١% في المتغير LX1 يساهم في تغير بمقدار ٠.٨٧% في المتغير التابع بفرض ثبات العوامل الأخرى، بينما لا يمكن

الاعتماد على النموذج الأول لتقدير التغير في المتغير التابع نظرًا لما يعانيه من مشكلة الازدواجية الخطية.

٢. ثبوت معنوية المعامل المقدر إتاحة الخدمات المالية من خلال ماكينات الصراف الآلي LX٢ حيث يتضح من فحص قيم اختبار (ت) المقدرة لها وفحص المعنوية المقابلة نجد أنها بلغت.... في النموذج الثالث أقل من مستوي المعنوية المقبول ٥% مما يعني معنوية تأثير المتغير المستقل المذكور على المتغير التابع LY، ووفقًا للنموذج الثالث قد بلغت قيمة المعامل ٠.٦٩ مما يعني التغير بمقدار ١% في المتغير LX2 يساهم في تغير بمقدار ٠.٦٩% في المتغير التابع بفرض ثبات العوامل الأخرى، بينما لا يمكن الاعتماد على النموذج الأول لتقدير التغير في المتغير التابع نظرًا لما يعانيه من مشكلة الازدواجية الخطية وتعد تلك المشكلة السبب في تضارب نتائج النموذج الأول مع النموذج الثالث.

٣. تضارب معنوية المعاملات المقدرة للمتغيرات الحاكمة L1 وLC2 وC في النماذج الثلاثة حيث وفقًا للنموذج الأول نجد تأثير معنوي سلبي للمتغير الحاكم LC1 فقط بينما لا يوجد تأثير معنوي للمتغيرين LC1 وC٣، بينما في النموذجين الثاني والثالث نجد تأثير معنوي للمتغير الحاكم المعنوية LC الحجم حيث بلغت قيمة المعنوية في النموذج الثاني ١% وهي أقل من مستوي المقبول ٥% كذلك أكد النموذج الثالث على معنوية التأثير الإيجابي للمتغير حيث بلغت قيمة المعنوية ٧% أقل من مستوي المعنوية المقبول١٠% مما يعني أنه هناك تأثير معنوي إيجابي للمتغير الحاكم على المتغير التابع أي أن زيادة حجم البنك بنسبة ١% تساهم في زيادة عدد العاملين وذلك بنسبة ٠.٣% وفقًا النموذج الثاني ٠.٢٨% وفقًا للنموذج الثالث، وأخيرًا أشار النموذج الثاني لوجود تأثير معنوي للمتغير الوهمي C3 حيث يوضح أن عدد العاملين بالبنوك بجمهورية مصر العربية أقل بنسبة ١٩% عن عدد العاملين في المملكة العربية للسعودية مع ثبات العوامل الأخرى أقل وهو تأثير معنوي عند مستوي ٥% حيث بلغت قيمة المعنوية المقابلة لمعامل الانحدار ٤% وهي من المستوي المذكور.

وقامت الباحثة أيضًا بالتحقق من اعتدالية توزيع البواقي للنماذج الثلاثة وذلك وفقًا لاختبار Jarque - Bera والأشكال التالية توضح نتائج الاختبار.

جدول رقم (٧)

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفروض بالتطبيق على عينة الدراسة كاملة.

المتغير التابع	LX1	النموذج		
	المتغيرات المفسرة	١	٢	3
C	Coefficient	١.٤٦	٠.٦٤	١.٢٦
	Std. Error	٠.٧٧	٠.٦٠	٠.٦٨
	t-Statistic	١.٨٩	١.٠٦	١.٨٥
	Prob	٠.٠٧	٠.٢٩	٠.٠٧
LX1	Coefficient	٠.١١	٠.٢٢	
	Std. Error	٠.١٩	٠.١٤	
	t-Statistic	٠.٥٧	١.٦٣	
	Prob.	٠.٥٧	٠.١١	
LX2	Coefficient	٠.٤٠		٠.٤٥
	Std. Error	٠.١٧		٠.١٤
	t-Statistic	٢.٤٣		٣.١٥
	Prob	**٠.٠٢		***٠.٠٠
LC1	Coefficient	١.٠٨-	٠.٥٥-	١.٠٣-
	Std. Error	٠.٣٢	٠.٢٥	٠.٣١
	t-Statistic	٣.٣٥-	٢.١٩-	٣.٣٣-
	Prob.	***٠.٠٠	**٠.٠٣	***٠.٠٠
LC2	Coefficient	٠.٣٠-	٠.٠٩-	٠.٢٦-
	Std. Error	٠.١٤	٠.١٠	٠.١٢
	t-Statistic	٢.٢٢-	٠.٨٨-	٢.٢٢-
	Prob	**٠.٠٣	٠.٣٨	**٠.٠٣
C3	Coefficient	٠.٢٣	٠.٠٢-	٠.٢٢
	Std. Error	٠.١٢	٠.٠٨	٠.١٢
	t-Statistic	١.٨٣	٠.٢٣-	١.٧٩
	Prob.	*٠.٠٧	٠.٨٢	*٠.٠٨

R- squared	٠.٢٤	٠.١٣	٠.٢٣
Adjusted R- squared	٠.١٦	٠.٠٦	٠.١٧
t-Statistic	٢.٩١	١.٩٦	٣.٦٠
Prob t-Statistic	**٠.٠٢	٠.١١	**٠.٠١
Cross sections included	٦	٦	٦
Periods included	١٠	١٠	١٠
Total panel observations	#٥٢	٦٠	#٥٢

Unbalanced Panel بيانات جدولية غير متوازنة

***، **، * تأثير معنوي وفقًا لمستوي معنوية ١%، ٥%، ١٠% على التوالي.

يتضح من نتائج النماذج معنوية كل من النموذج الأول والنموذج الثالث لكل المتغيرات مجتمعة بناء على اختبار F حيث بلغت قيمة المعنوية المقدرة للنموذجين ٠.٠٢ و٠.٠١ للنموذجين على التوالي وهي قيم أقل من مستوي المعنوية المقبول ٥%، حيث يتضح عدم معنوية النموذج الثاني وفقًا لاختبار F حيث بلغت قيمة المعنوية المقدرة ١١% وهي أكبر من مستويات المعنوية لمقبولة (١%، ٥%، ١٠%) وفيما يخص معامل التحديد R٢ للنماذج المعنوية الأول والثالث فقد قيمته ٠.٢٤و ٠.٢٣ على التوالي وهو يعبر عن القدرة التفسيرية للنماذج، مما يعني أن النموذج الأول يستطيع تفسير ٢٤% من التغير في المتغير التابع LX2 والنموذج الثالث يستطيع تفسير نسبة ٢٣% من التغير في المتغير التابع، والباقي يرجع لعوامل أخرى خارج العلاقة الانحدارية والأخطاء العشوائية.

وبالنسبة لمعنوية المعاملات المقدرة للمتغيرات المفسرة كل على حد يتضح ما يلي:

١. عدم ثبوت معنوية أي المعاملات المقدرة للمتغير المستقل إتاحة الخدمات المالية من خلال الفروع LX1، في أي من النموذج الأول والثاني، حيث يتضح من فحص قيم اختبار (ت) المقدرة لها وفحص المعنوية المقابلة نجد أنها جميعًا أكبر من مستويات المعنوية المقبولة ١%، ٥%، ١٠%.

٢. ثبوت معنوية المعامل المقدر إتاحة الخدمات المالية من خلال ماكينات الصراف الآلي LX3 حيث يتضح من نحص قيم اختبار (ت) المقدرة لها وفحص المعذورة المقابلة نجد أنها بلغت ٠.٠٢ في النموذج الأول و٠.٠٠ في النموذج الثالث أقل من

مستوي المعنوية المقبول ٥% مما يعني معنوية تأثير المتغير المستقل المذكور على المتغير التابع LY2، ووفقًا للنموذج الثالث قد بلغت قيمة المعامل ٠.٤٥ مما يعني أن التغير بمقدار ١% في المتغير LY2 يساهم في تغير بمقدار ٠.٤٥% في المتغير التابع بفرض ثبات العوامل الأخرى.

٣. ثبوت معنوية المعاملات المقدرة للمتغيرات الحاكمة LC1 وLC2 وC3 في النموذجين الأول والثالث حيث يتضح وجود تأثير معنوي سلبي لكل من العائد على الأصول LC1 والحجم LC2 على المتغير التابع بمقدار ١.٠٣% و٠.٢٦% على التوالي من فحص قيم اختبار (ت) المقدرة لها وفحص المعنوية المقابلة نجد أنها بلغت ٠.٠٠٠ و٠.٠٣ على التوالي وهي قل من مستويات المعنوية المقبولة ١% و٥% مما يعني معنوية تأثير المتغيرات الحاكمة المذكورة على المتغير التابع LY21، وبالنسبة للمتغير الوهمي الدولة C3 يتضح معنوية المتغير مما يعني أن هناك تأثير جوهري للدولة على قيمة المتغير التابع مما يعني أن المتغير التابع اعلي في المتوسط للبنوك العاملة بدولة جمهورية مصرية العربية بمقدار ٠.٢٢.

وقامت الباحثة أيضًا بالتحقق من اعتدالية توزيع البواقي للنماذج الثلاثة وذلك وفقًا لاختبار Jarque Bera والأشكال التالية توضح نتائج الاختبار.

ويتضح من الاختبار اعتدالية توزيع البواقي للنموذج الأول حيث قيمة المعنوية وفقًا للاختبار بلغت ٠.٣١٣ وهي أكبر من قيمة المعنوية المقبولة ٥% أي أنه يمكن قبول الفرض الأصلي للاختبار أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

وبناء على النتائج يتضح ما يلي:

*** وبناء على ما سبق لا يمكن الفرض الثاني** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على تحقيق المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية مقاسة بالزكاة." ويتم قبول الفرض البديل.

جدول رقم (٨) ملخص اختبار الفروض

يوضح الجدول التالي ملخص اختبار فروض الدراسة وفقًا للعينات المختلفة:

الفرض	النموذج	العينة مجتمعة	
		المعنوية	القرار
الفرض الرئيسي: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على تحقيق المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية مقاسة بعدد فرص العمل	١	***٠.٠٠	تقبل الفرض البديل
	٢	***٠.٠٠	
	٣	***٠.٠٠	
الفرض الرئيسي: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على تحقيق المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية مقاسة بالزكاة	١	**٠.٠٢	تقبل الفرض البديل
	٢	٠.١١	
	٣	**٠.٠١	

النتائج

١- يوجد تاثير معنوي ذو دلاله احصائيه للشمول المالي على تحقيق المسئوليه الاجتماعيه للبنوك الاسلاميه مقاسه بعدد فرص العمل "، وهو الامر الذي يتفق مع النتائج التى توصلت اليها دراسه " حنين محمد بدر "٢٠١٧" وذلك من خلال الترابط الذي يحدث بين احتياجات ل=الاشخاص والعمل على توافرها من خلال مساعدتهم على المحافظه على حقهم المالي من خلال معرفتهم بالخدمات الالكترونيه وتعاملهم معها.

٢- يوجد تاثير معنوي ذو دلاله احصائيه للشمول المالي على تحقيق المسئوليه الاجتماعيه للبنوك الاسلاميه مقاسا بنسبه الزكاه " ، وهو الامر الذي يتفق مع النتائج التى توصلت اليها دراسه " العرابي مصطفي "٢٠١٢" وذلك من خلال تطبيق المسئوليه الاجتماعيه على المصارف الاسلاميه وتقديم الانشطه للبنوك

٣- لازالت البنوك الاسلاميه سواء فى مصر او في المملكه المتحده السعوديه لم تستطيع تطبيق مفهوم المسئوليه الاجتماعيه بشكل كبير.

٤- لازال هناك الكثي من المعوقات امام الشمول المالي لاسيما الفقر وانخفاض معدلات الادخار

التوصيات

١- اهميه تطوير الخدمات الماليه غير المصرفيه لتغزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي

٢- ضروره التوسع فى تطبيقات نظم الدفع الالكترونيه مثل استخدام مواقع البنوك على شبكه الانترنت لتصبح مواقع تفاعليه ، وكذا خدمات التليفون المحمول ، بما

يسمح بخدمات عدد كبير من العملاء دون الحاجه لتواجد فروع وزيارتها ، وهذه التوصيه الجهه الخاصه بنتفيذها شركات الاتصال ، مواقع التواصل الاجتماعي ، الصعوبات التى تواجه هذه التوصيه هى المشاكل الماليه ، نتاجها هى زياده فرص العمل ونشر المعلومات بدقه وسرعه.

٢- ضروره العمل على زياده معدلات الادخار و ترشيد الاستهلاك فلا المجتمع المصري و ذلك من خلال ادوات السياسه النقديه

٣- عقد وتنظيم ورش العمل والندوات واللقاءات الداعمه والمؤتمرات تضم متخذي القرار لتحديد معايير اداء المسئوليه الاجتماعيه و منح حوافز للتميز فى اداء المسئوليه الاجتماعيه ، وهذه التوصيه الجهه الخاصه بتنفيذها المعهد المصرفي ، الصعوبات التى تواجه هذه التوصيه مشاكل ماليه ، ونتائجها التعرف على المسئوليه الاجتماعيه بشكل اكثر وضوحا مع توضيح الايجابيات والعمل على تقليل السلبيات التى يمكن ان تحدث.

٤- وضع استراتيجيه تثقيفيه تهدف لتقليل الكاش المتداول بين المواطنين و الشركات من اجل التحول الى المدفوعات الالكترونيه لاغلب التعاملات والمدفوعات على الرغم من كون ذلك سيتطلب فتره زمنيه حتى يعناد المواطنون استخدام السبل الاكثر تطورا عن الكاش ، وهذه التوصيه الجهه الخاصه بتنفيذها البنوك التجاريه ، الصعوبات التى تواجه هذه التوصيه نقص الخبره ، ونتائجها هى التوسع فى التعاملات الالكترونيه وتقابل التداول النقدي بشكل كبير.

٥- انشاء مواقع الالكترونيه على شبكه الانترنت لنشر القوائم والتقارير السنويه الماليه وغير الماليه بكل من اللغه العربيه و الانجليزيه حتي يستطيع المستثمرون الاطلاع عليها بسهوله دون تحمل تكاليف اضافيه ، وهذه التوصيه الجهه الخاصه بتنفيذها البنوك التجاريه . الصعوبات التى تواجه هذه التوصيه صعوبه الوصول الى التقارير الماليه ، ونتائجها الافصاح والشفافيه من ناحيه ، وجذب الاستثمارات العربيه ، والاجنبيه للسوق المصريه من اتجاه اخر.

المراجع العربيه :

١-" امنه محمد" (٢٠٢٠) " تاثير الشمول المالي على اداء الشركات الصغيره والمتوسطه المقيده فى بورصه النيل "(رساله ماجيستير- جامعه عين شمس)

٢- محروس عبد العظيم (٢٠١٩)، " الاثار الاقتصاديه لتطبيق معايير المسئوليه الاجتماعيه قطاع البنوك التجاريه دراسه مقارنه" ، (رساله دكتواره فى الاقتصاد – جامعه عين شمس)

٣- جيهان محمد السيد و ايناس فهمي حسين " اثر الازمات الاقتصاديه فى سوق العمل فى الاقتصاد المصري" ، ،مجله بحوث اقتصاديه عربيه ، العدد٧١ صيف ٢٠١٥ ص١٦

٤- احمد عشري (٢٠١٨)" الشمول المالي واثره على السياسه النقديه : حاله مصر " ، الجمعيه المصريه للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع

٥- حنين محمد بدر(٢٠١٧)، " دور الاشتمال المالي لدي المصارف الوطنيه فى تحقيق المسئوليه الاجتماعيه تجاه العملاء (دراسه حاله – البنوك الاسلاميه فى قطاع غزه) ، (رساله ماجستير)، الجامعه الاسلاميه بغزه – كليه التجاره

٦- السيد محمد مصطفي(٢٠١٨)، " اثر الشمول المالي على ربحيه الجهاز المصرفي المصري مع التطبيق على البنك الاهلي المصرى " ، (رساله دكتواره مهنيه- جامعه عين شمس)

٧- جيهان عبد السلام عباس (٢٠١٩)، " دور القطاع المصرفي المصري فى تحقيق الشمول المالي ، المؤتمر العلمي الثالث لكليه التجاره، بعنوان :" التنميه المستدامه و الشمول المالي".

المراجع الاجنبيه:

1- world bank group,(may 2017) , Financial inclusion in Malaysia distilling Iessons for other countries

2- Belu, C, and Manescu,c,(2013) "Strategic corporate social responsibility and economic performance" Appiled economics,vol45

3- carmeli,A,Gilat,G, and waldman,D.A(2007)" the role of perceived organizational performance in organizational identification, adjustment and job performance", Journal of Management studies ,vol.44

4- Boss ,S.,Bhattacharyya,A.,IsIam,S,(2016).Dynamics of firm-level financial inclusion:Empirical evidence from an emerging economy. American Economic Review, 780,795

5- Andrikopoulos,A,Samitas,A,Bekiaris,M.,(2014),” corporate social Responsibility Reporting in Financial Institutions:Evidence from Euronext”, Research in International Business and Finance,vol.32

6- Baza,A,U,& Rao,k,S(2017),”financial inclusion in Ethiopia.international Journal of Economics and Finance”,191